

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع:

قسم: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

رقم: .....



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور حوكمة الشركات في تحسين الاداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة

تحت إشراف:

د. شريف مراد

من إعداد:

سايب بدر الدين

بوعافية علاء الدين

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بركاتي حسين	استاذ محاضرة أ	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
شريف مراد	استاذ محاضرة أ	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
فراحتية العيد	استاذ محاضرة أ	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر و عرفان

الحمد لله الذي أمر بشكره, ووعد من شكره بالمزيد، ونشهد أن لا إله إلا الله  
هو المبدئ والمعيد، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعث بالقران  
المجيد، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

والحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، وما توفيقنا إلا بالله عليه  
توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون .

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نتقدم بأحر تشكراتنا إلى :

– الأستاذ شريف مراد الذي ساعدنا في إعداد بحثنا هذا، فكان بمثابة  
الموجه والمرشد

– أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة المسيلة  
على المجهودات المبذولة خلال فترة الدراسة.

وإلى كل من ساعدنا من بعيد أو من قريب في إنجاز هذه الدراسة.

## الإهداء



إلى من تقف الكلمات عاجزة عن شكره إلى أبي العزيز.

إلى نور حياتي ومنبع آملتي وسعادة قلبي إلى أمي الحنونة.

إلى الكواكب التي عشت بينها وغمرتني بالسكينة إلى إخوتي وأخواتي.

إلى الذي لم تبخل علينا يوماً في سبيل العلم والمعرفة إلى الأستاذ

شريف مراد.

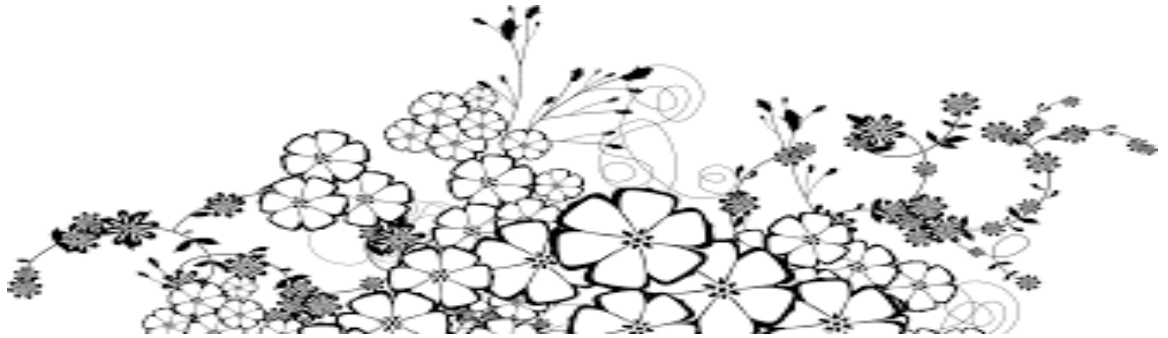
إلى من عرفت قلوبهم الصدق والنبيل إلى أصدقائي الأوفياء:

إلى كل الأهل والأقارب إلى كل الزملاء والزميلات.

إلى الذي كاد أن يكون رسولاً إلى أساتذتي الأفاضل.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد، بالقليل أو بالكثير.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.



الصفحة	الموضوع
I	شكر وعرفان.
II	الإهداء.
III-IV	فهرس المحتويات.
V	قائمة الجداول والأشكال
أ - و	مقدمة.
2	الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الشركات ودورها في تحسين الأداء المالي
3	المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة
3	المطلب الأول: تعريف حوكمة الشركات و أهم الأطراف المعنية بالحوكمة)
5	المطلب الثاني: أهمية الحوكمة و أهدافها
8	المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات و محدداتها
16	المبحث الثاني: الأداء المالي
16	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
18	المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي
18	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي
22	المبحث الثالث: العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات الأداء المالي
22	المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي
25	المطلب الثاني: النسب المالية
32	المطلب الثالث: تأثير مبادئ الحوكمة على التحليل المالي
36	خلاصة الفصل
38	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية بمؤسسة مطاحن الحضنة
39	المبحث الأول: عرض الإستبيان:
39	المطلب الأول: مراحل إعداد الإستبيان
40	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
43	المبحث الثاني: التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتحليل الاستبيان

43	المطلب الأول: توزيع عينة الدراسة حسب المواصفات الشخصية
49	المبحث الثالث: تحليل نتائج القسم الثاني من الإستهيين
49	المطلب الأول: إختبار وتحليل الفرضيات
52	المطلب الثاني: إختبار و تحليل فقرات الإستهيين
64	خلاصة الفصل
67	الخاتمة.
72	قائمة المراجع.
76	قائمة الملاحق.
	الملخص

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع استبيانات الدراسة	41
02	درجات مقياس ليكارت الخماسي	42
03	توزيع العينة حسب الجنس	43
04	توزيع العينة حسب السن	44
05	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	45
06	يوضح توزيع عينة الافراد حسب التخصص العلمي	46
07	نموذج العينة حسب الوظيفة	47
08	توزيع العينة حسب الخبرة العملية	48
09	حساب ألفا كرونباخ لقياس الثبات الكلي لمحاو الاستبيان	50
10	حساب الفا كروم نباخ لقياس ثبات كل حاو الاستبيان	50
11	حساب كولوكروف سميرنوف لقياس التوزيع الطبيعي كل محاور الاستبيان	51
12	قيم معامل الارتباط بيرسون وقيمة المعنوية sig	52
13	درجات مقياس ليكارت الخماسي	53
14	عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الاول	54
15	عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني	59

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مبادئ منظمة التعاون والتنمية (OECD)	9
02	المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.	16
03	العوامل المؤثرة في الأداء المالي	21
04	متغيرات التابعة والمستقلة للدراسة	40
05	توزيع العينة حسب السن	45
06	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	46
07	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	47
08	نموذج العينة حسب الوظيفة	48
09	توزيع العينة حسب الخبرة العلمية	49

# مقدمة



## المقدمة العامة

### تمهيد

شهد العالم خلال العقود الأخيرة الكثير من التغيرات في العديد من المجالات السياسية منها، والإقتصادية وحتى التكنولوجيا، وزادت حدتها مع تسعينيات القرن الماضي خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية والإقتصادية التي شهدتها بعض الدول المتقدمة والنامية أيضا، وكان السبب الأبرز فيها هو الفساد المالي والإداري نظرا لإرتفاع حدة المنافسة، وإنتتاح الأسواق على بعضها البعض، مما أدى إلى ظهور الكثير من المطالبات من بعض الأفراد والهيئات الدولية، إلى ضرورة وضع مجموعة من الضوابط والمبادئ الأخلاقية والمهنية، بهدف تحقيق الثقة وحسن الرقابة والمصادقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية، والبيانات التي تصدرها مختلف المؤسسات ، هذا ما أدى لظهور مصطلح "Corporate governance"، وهو ما تمت ترجمته عربيا إلى "حوكمة الشركات"، وكان التقرير الذي أصدرته منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي سنة 1999 بعنوان "مبادئ حوكمة المؤسسات" هو أول إعتراف دولي من الجهات الرسمية بهذا المصطلح . وتهدف مبادئ الحوكمة بالأساس إلى الحد من أساليب التلاعب في البيانات والقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات، وتعزيز الأداء المالي فيها بما يخدم كل الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة الداخليين أو الخارجيين دون محاباة لطرف على حساب طرف آخر. أما على المستوى المحلي وسعيا من الجزائر إلى مواكبة التطورات الحاصلة في المجال الإقتصادي على المستوى العالمي، وسعيا منها للإنتتاح على قطاع الأعمال الخاص الوطني والأجنبي، فقد بادرت للقيام بعدة إصلاحات جوهرية نذكر منها خصوصية العديد من المؤسسات العمومية، وكذا إصدار قانون النقد والقرض ... إلخ ؛ وقد إنعقد في جويلية 2007 بالجزائر أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات، وكان من أبرز نتائجه تأسيس المعهد الوطني لحوكمة المؤسسات، وتم وضع دليل قواعد حوكمة المؤسسات بالجزائر وآليات تطبيقها، لكن السؤال هنا هو عن مدى نجاح هذا المسعى على أرض الواقع .

طرح الإشكالية إنطلاقا مما سبق؛ ونظرا لحتمية تطبيق نموذج حوكمة الشركات في الجزائر لما له من فوائد، سواء على الأداء المالي أو الأداء العام وتنافسية المؤسسات، يمكننا أن نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :  
ما هو إنعكاس تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية؟

وتتفرع هذه الإشكالية بدورها إلى عدة أسئلة فرعية:

- ✓ ما هو مفهوم حوكمة الشركات و واقع تطبيقها دوليا ومحليا.؟
- ✓ ما هو مفهوم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية ومؤشراته الأساسية؟
- ✓ كيف تساهم آليات الحوكمة وأطرافها على الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية في الجزائر ؟

- فرضيات الدراسة وعلى ضوء التساؤلات السابقة يمكننا أن نطرح الفرضية الرئيسية التالية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية، بين تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لحوكمة الشركات، والتحسين في أدائها المالي.

و نستنبط من خلال الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية:

- ✓ يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق العدالة داخل المؤسسة الاقتصادية، وبين تحسن أدائها المالي.
- ✓ يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بالمصداقية والشفافية في تعاملات المؤسسة مع كل الأطراف، والتحسين في الأداء المالي داخلها.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإستقلالية داخل المؤسسة، وبين تحسن الأداء المالي.

#### ● أسباب الدراسة

تم إختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب ذاتية وموضوعية نحملها معا في ما يلي :

- ✓ الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع وكذا لعلاقته الوثيقة بالتخصص الجامعي.
- ✓ حداثة الموضوع وندرة الموضوعات التي تتحدث عن الحوكمة وتأثيرها في الأداء المالي.
- ✓ الرغبة في إثراء المكتبات الجامعية .

#### ● أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا من المواضيع الهامة والحديثة، ألا وهي الحوكمة وإبراز الدور الذي تلعبه في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وهذا من شأنه أن يعطي دلائل مهمة حيال طبيعة ونوعية المعلومات المالية والإدارية التي تؤثر في طبيعة القرارات الاستثمارية المستقبلية في الجزائر .

#### ● أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

- ✓ تناول الجوانب النظرية والفكرية لحوكمة الشركات، وكذا الأداء المالي فيها .
- ✓ إلقاء الضوء على أهم المؤشرات و نسب تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ تقييم مدى تطبيق قواعد الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر .
- ✓ إبراز العلاقة بين تبني قواعد و آليات وأبعاد حوكمة الشركات، والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر .

• منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

سيتم تتبع الإجابة عن التساؤلات المطروحة في البحث و إثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات التي تم طرحها سابقا المنهج الوصفي التحليلي، حيث سنعتمد على هذا المنهج في الجانب النظري من البحث، من خلال المسح المكتبي بالاطلاع على أدبيات الموضوع في الكتب و المجلات العلمية و الدوريات المتخصصة و الملتقيات العلمية و قواعد البيانات التي توفرها شبكة الانترنت.

كما سنقوم بالاعتماد على نفس المنهج في الجانب التطبيقي من الموضوع و هذا للوقوف على الواقع حوكمة الشركات وتأثير على الأداء المالية للمؤسسة محل الدراسة، وهذا قصد القيام بإسقاط الجانب النظري من الموضوع على الجانب التطبيقي منه.

• هيكل البحث:

المحاولة إعطاء قدر كاف لهذا الموضوع يناسب وأهميته تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

• الفصل الأول: المعنون " الإطار النظري لحوكمة الشركات ودورها في تحسين الأداء المالي " والذي يتكون من ثلاث مباحث .

• الفصل الثاني: يتعلق هذا الفصل بالدراسة الميدانية بمؤسسة مطاحن الحصنة ، حيث تم تقديم بمؤسسة مطاحن الحصنة ، ثم القيام بدراسة تحليلية ووصفية بغية التعرف على الأداء المالي لهذه المؤسسة وتأثير حوكمة الشركات عليها.

# الفصل الأول

الإطار النظري لحوكمة الشركات  
ودورها في تحسين الأداء المالي

## الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات ودورها في تحسين الأداء المالي

تمهيد:

قليلة هي تلك الموضوعات التي فاقت في أهميتها تلك الأهمية التي تحظى بها حوكمة الشركات بالنسبة لمنشآت الأعمال الدولية، وبرامج التنمية في وقتنا الحالي، ولعل ذلك راجع بالأساس إلى سلسلة الأزمات والإتيارات المالية التي حدثت، وأصبح المستثمرون يعلنون فيها وبوضوح أنهم غير مستعدين لتحمل نتائج الفساد وسوء الإدارة، ومطالبتهم بأدلة واضحة على أن الشركات تتم إدارتها وفق ممارسات سليمة، وذلك بإتباع جملة من المعايير المحددة من الشفافية والوضوح، قبل أن يقدموا على أي استثمار فيها، وفي ظل إشتداد التنافس، وحتمية الصراع من أجل البقاء؛ كل ذلك أدى بالضرورة إلى تبني وتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، والعمل على وضع أطر عامة، من أجل التطبيق السليم والمحكم لذلك المفهوم، ولعل من الجدير ذكره أن لحوكمة الشركات في القطاع العام، أهمية لا تقل عنها في القطاع الخاص، ولذلك بدأت جهود الإهتمام بحوكمة الشركات في القطاع العام تلقى المزيد من الإهتمام والدعم من طرف العديد من الدول، ولعل الجزائر ليست بمعزل عن تلك التطورات، فقد بذلت البلاد مجهودات كبيرة من أجل إرساء إطار مؤسسي فعال لحوكمة الشركات، وذلك من أجل الرفع من تنافسية مؤسساتها الإقتصادية وتحسين الأداء فيها، ومن أجل التعمق في ما ذكرناه وغيره قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وكانت كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة

المبحث الثاني: الأداء المالي للحوكمة

المبحث الثالث: العلاقة بين آليات حوكمة الشركات و مؤشرات الأداء المالي

## المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة

### المطلب الأول: تعريف حوكمة الشركات و أهم الأطراف المعنية بالحوكمة

#### أولا : تعريف حوكمة الشركات

تجدر الإشارة في البدء إلى أن مصطلح الحوكمة هو مصطلح فرض نفسه وأوجد ذاته قسرا وطواعية، حيث اعتبره البعض هو امتداد للفظي العوملة والخصخصة اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما، ويشير لفظ حوكمة الشركات إلى الترجمة العربية للأصل الإنجليزي للكلمة (Corporate Governance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة، تم سابقا إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، ومصطلحات أخرى، إلا أن الأكثر شيوعا وتداولاً من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات<sup>1</sup>.

ومصطلح حوكمة الشركات يهدف إلى إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة للحفاظ على حقوق حملة الأسهم والسندات بالشركة وأصحاب المصالح، وتنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة وهذا يعني نقلة نوعية في مفهوم التحكم والسيطرة على الشركات بعيدا عن الفردية والعشوائية واللامبالاة، ولكي تحقق الشركة أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، ولا يختلف مفهوم الحوكمة في الشركات باختلاف نشاط الشركات فمفهوم حوكمة الشركات في المؤسسات المالية والبنوك هو نفس المفهوم في باقي الأشكال الأخرى من الشركات التجارية باعتبار أن البنوك هي شكل من أشكال الشركات، كما أن تعريف حوكمة الشركات لا يتناول شكلا محددًا من أنواع وأشكال الشركات، فيمتد عند البعض ليشمل جميع أنواع الشركات والمنظمات الحكومية غير الهادفة للربح<sup>2</sup>.

والواقع أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بين القانونيين والاقتصاديين لمصطلح حوكمة الشركات والسبب هو تداخل حوكمة الشركات في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية

<sup>1</sup> علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 23 24.  
<sup>2</sup> أحمد على خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص ص 10 11.

والاجتماعية للشركات وتأثيرها على المجتمع والاقتصاد ككل, "فتعرف حوكمة الشركات وفقا لغرضها بأنها الإجراءات التي تقوم بالحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية, وأهداف الأفراد والمجتمع. فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل"<sup>3</sup>.

ونظرا لتزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حرصت العديد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة, وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد أوردت مفهوم لحوكمة الشركات على أنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة, وهو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والأسلوب الناجح لممارسة السلطة لتحقيق الأهداف المسطرة لخدمة مصالح الشركة ومساهمتها وتسهيل المراقبة الجيدة والفعالة للاستخدام الأمثل لموارد وأصول الشركات والمؤسسات<sup>4</sup>.

وقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) حوكمة الشركات في مجلة (Tone At The Top) والصادرة عنه بأنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكيد على كفاية الضوابط لاجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها"<sup>5</sup>.

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها"<sup>6</sup>.

في حين عرف (wolfensohn) حوكمة الشركات بأنها ذلك "النظام الذي يدور حول تحقيق العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولية"<sup>7</sup>.

من خلال ما سبق يمكننا تعريف حوكمة الشركات على أنها:

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق, ص 11.

<sup>4</sup> ماجد إسماعيل أبو حمام, أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية, رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية غزة, 2009, ص 16.

<sup>5</sup> The Institute Of Internal Auditors, «The Lessons that Lie Beneath», Tone at the Top, USA: February 2002, p:02.

<sup>6</sup> Alamgir, M, «Corporate Governance: A Risk Perspective», paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, May 7 – 8, 2007, Cairo, p:03.

<sup>7</sup> علاء فرحان طالب, ايمان شيجان المشهداني, مرجع سابق, ص 24.

عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تؤدي إلى تنظيم الممارسات السليمة للرقابة والتوجيه وتحسين أداء الشركة لتعظيم ربحية المؤسسة وقيمتها على المدى البعيد لإرضاء المساهمين و حماية مصالحهم.

### ثانيا : أهم الأطراف المعنية بالحوكمة

أ- المساهمين **Shareholders**: و هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للاسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، و أيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، و هم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

ب - مجلس الإدارة **Board of Directors**: و هم من يمثلون المساهمين و أيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، و مجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين و الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية الأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدايتهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة و كيفية المحافظة على حقوق المساهمين.<sup>8</sup>

ج- الادارة **Managment**: و هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة و تقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، و تعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة و زيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح و الشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

د- أصحاب المصالح **Stockholders**: و هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثلالدائنين و الموردين و العمال و الموظفين، و يجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكونمتعارضة و مختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال، يهتمون بمقدرة الشركة على الاستمرار.<sup>9</sup>

### المطلب الثاني:أهدافالحوكمة و أهميتها

#### اولا:أهداف الحوكمة

<sup>8</sup>عبد الوهاب نصر على، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، صص 20-21.  
<sup>9</sup>محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 18.

تشكل أهداف الحوكمة في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- ✓ ضمان الحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين لمستثمرين.
- ✓ ضمان العدالة والحياد في الممارسة الإدارية .
- ✓ ضمان وجود قوانين وتشريعات وإجراءات واضحة في المعالم ودقيقة .
- ✓ ضمان تدفق الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمي المدخرات وتعظيم.
- ✓ ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.
- ✓ تدعيم ثقة الجمهور في نجاح الخصخصة، وضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، وبالتالي إتاحة المزيد من فرصة العمل، وزيادة التنمية الاقتصادية.
- ✓ تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات واجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

#### ثانيا: أهمية حوكمة المؤسسات

منذ عام 1997 ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، والأزمة المالية المشار إليها "، قد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة، وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور، وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة، وما إلى ذلك كما أن الأحداث الأخيرة ابتداء بفضيحة شركة إنرون Enron وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية، أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقا مالية قريبة من الكمال.<sup>10</sup>

فعلى الصعيد الاقتصادي أخذت تتنامى أهمية القواعد السليمة لحوكمة الشركات، وهو الأمر الذي أكده Winkler بشدة، حيث أشار إلى أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في مغبة الأزمات المالية، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس

<sup>10</sup> محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 19.

الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( OECD ) فتزى إن الحوكمة احد عوامل تحسين الكفاية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المستثمرين، وإن وجود نظام حوكمة فعال في أي شركة وفي أي اقتصاد بشكل عام، يساعد في توفير درجة من الثقة ضرورية لكي يعمل الاقتصاد بشكل جيد، ونتيجة لذلك تكون تكلفة رأس المال منخفضة، وأن الشركات تشجع على استعمال الموارد بكفاية أكثر، وبذلك تعزز النمو الاقتصادي.

وفي الجانب المحاسبي والرقابي تتجسد أهمية الحوكمة بما يأتي:

- ✓ محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مره أخرى.
- ✓ تحقق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها .
- ✓ تفادي وجود أخطاء عملية أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة
- ✓ . تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.

✓ تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.<sup>11</sup>

✓ ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

أما على الصعيد الاجتماعي فيذكر مركز الحوكمة في الجامعة التكنولوجية في سدني ( UTS ) إنها تهتم بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويشجع إطار حوكمة الشركات الاستخدام الكفاء للموارد وضمان حق المساءلة عن السيطرة عليها، ويهدف إلى ربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع بشكل عام، وفي ذات الاتجاه يؤكد Hitt et al إن حوكمة الشركات ذات أهمية كذلك

<sup>11</sup> محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 20

للشعوب، إذ يرغب كل بلد أن تزدهر وتنمو الشركات العاملة ضمن حدوده لتوفير فرص العمل أو الخدمات الصحية

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات و محدداتها

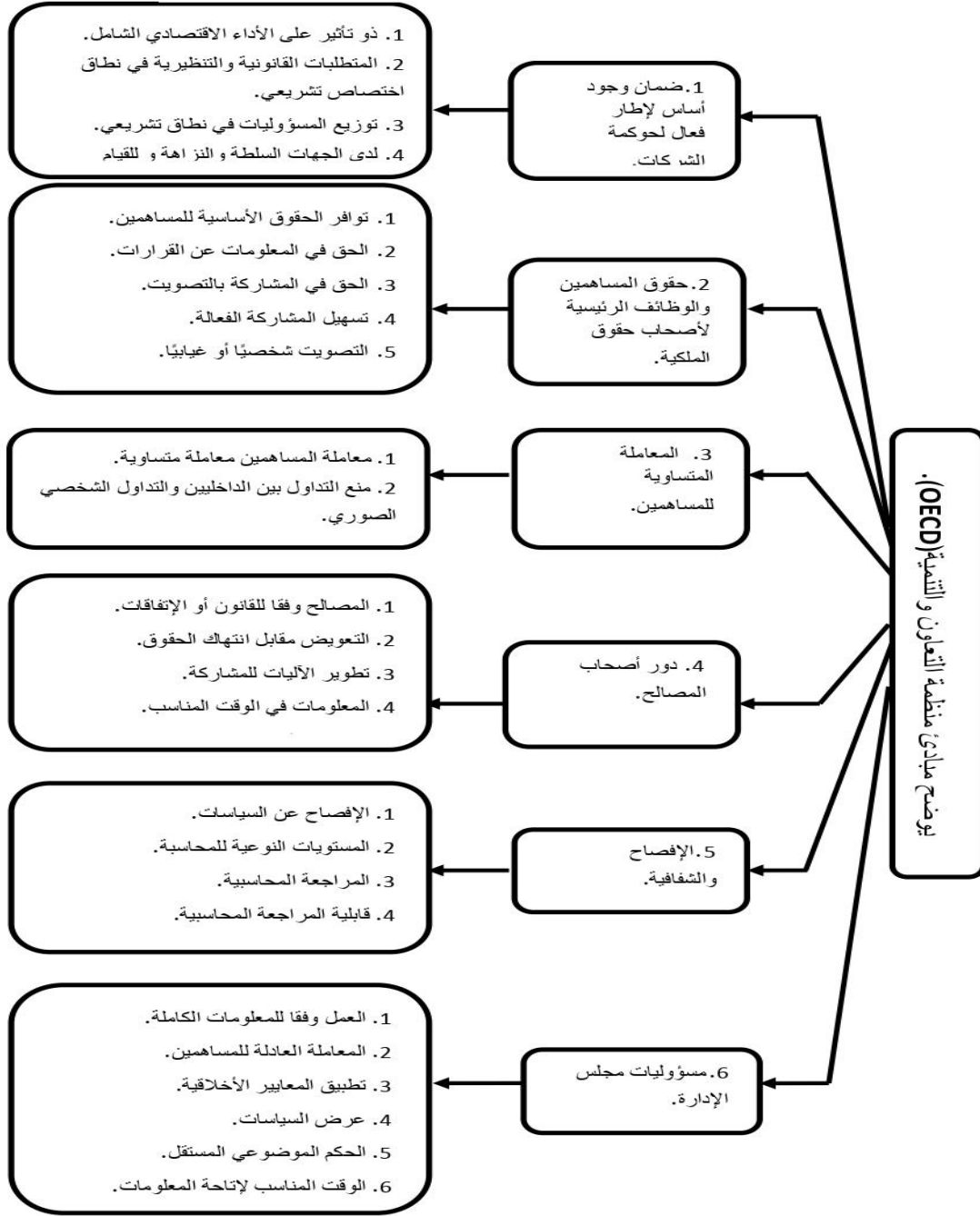
أولاً : مبادئ الحوكمة<sup>12</sup>

نظراً للتزايد المستمر الذي يكتسبه مفهوم حوكمة الشركات من اهتمام فقد حرصت العديد من المؤسسات وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات باعتبارها المرجع الأساسي للعديد من الممارسات المتعلقة بحوكمة الشركات.<sup>12</sup>

---

<sup>12</sup> محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 44.

الشكل رقم (1) مبادئ منظمة التعاون والتنمية (OECD)



المصدر: <sup>1</sup>محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص44.

في الشكل السابق يظهر لنا مجموعة من مبادئ الحوكمة و التي سيتم التطرق إليها فيما يلي :

أ: مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة:<sup>13</sup>

ينص المبدأ الأول من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه ينبغي على إطار حوكمة الشركات تشجيع الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، ولكي يكون هناك ضمان الوجود أساس ففقال حوكمة الشركات هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخذها في الاعتبار وهي:

✓ ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق وعلى الحوافز التي يخلفها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالثقافية والفعالية. |

✓ ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما يتوافق مع أحكام القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.

✓ ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محمد بشكل

✓ واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

✓ ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها

بطريقة متخصصة وموضوعية فضلاً على أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالثقافية مع توفير الشرح الكافي لها.

ب: مبدأ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

ينص هذا المبدأ على أنه ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم

ممارسة حقوقهم وبصفة عامة هناك مجموعة من الإرشادات يجب الأخذ بها:

أ- ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في:

✓ طرق مضمونة لتسجيل الملكية؛

✓ إرسال أو تحويل الأسهم؛

<sup>13</sup> محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص ص 45-46.

- ✓ الحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم؛
- ✓ المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين؛
- ✓ انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة؛
- ✓ نصيب في أرباح الشركة.

ب- ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة وأن يحصلوا على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بأي تغييرات أساسية في الشركة مثل:

- ✓ تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو ما يماثلها من المستندات الحاكمة للشركة؛
- ✓ الترخيص بإصدار أسهم إضافية؛
- ✓ العمليات الاستثنائية التي يؤدي إلى التأثير على الشركة.

ج- ينبغي أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، كما ينبغي أن يحاط المساهمون علماً بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت، ولتحقيق ذلك يجب تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب بما يتعلق بتاريخ ومكان جدول أعمال الجمعية العامة.

وكذلك المعلومات الكاملة عند المعلومات التي سيتم اتخاذ القرارات بشأنها في الاجتماع كما ينبغي إتاحة فرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة (متعلق بالمراجعة الخارجية السنوية)، ووضع بنود على جدول الأعمال الخاص بالجمعية العامة، واقتراح قرارات في نطاق حدود معقولة.<sup>14</sup>

ح- ينبغي تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية الخاصة بحوكمة الشركات مثل ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة، كما ينبغي أن تكون لدى المساهمين القدرة على التعبير عن آرائهم فيما يتعلق بسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين في الشركة، كما ينبغي أن يخضع القسم الخاص بتقديم أسهم لأعضاء الإدارة والعاملين كجزء من كفاءتهم لموافقة المساهمين.

د- ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت سواء شخصياً أو غيباً مع إعطاء نفس الأثر للأصوات سواء تم الإدلاء بها حضورياً أو غيباً.

ذ- ينبغي الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين أن يحصلوا على درجة

<sup>14</sup> محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 46-48.

من السيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم من الأسهم مع ضرورة التركيز على:

تحديد والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، وكذلك العمليات الاستثنائية مثل الاندماجات وبيع حصص جوهريّة من أصول الشركات وينبغي أن تتم العمليات بشكل شفاف وفي ظل شروط عادية تحمي حقوق كافة المساهمين.

و- تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية بما في ذلك المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء ينبغي عليهم الإفصاح عن حوكمة الشركات الخاصة بهم، وكذا الكيفية التي يتعاملون بها معالتعارض المادي للمصالح التي تؤثر في ممارستهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم.

#### ج: مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين<sup>15</sup>

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم

ينبغي أن يكون للمساهمين داخل كل فئة " نفس حقوق التصويت فكافة المساهمين يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوح لكل من فئات المساهمين وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم

✓ يجب أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين.

✓ ينبغي منع التداول بين الداخليين في الشركة والتداول الشخصي الصوري. • ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

#### د: مبدأ دور أصحاب المصالح<sup>16</sup>

<sup>15</sup> خالد ممدوح إبراهيم، حوكمة الأنترنت، دار الفكر الجامعي - مصر، 2011، ص ص 40-42.

- ✓ يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف واحترام حقوق أصحاب المصالح التي يرسيها ويحميها القانون.
- ✓ حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.
- ✓ يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.
- ✓ مشاركة أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات تسمح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة التي يكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.
- ✓ ينبغي على أصحاب المصالح بما فيهم العاملين وهيئات تمثيلهم الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بالممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية.
- ✓ ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بإطار فعال كفاء للاعتبار وآخر لتنفيذ حقوق الدائنين.

#### ذ: مبدأ الإفصاح والشفافية بدقة و في الوقت المناسب

تؤكد قواعد حوكمة الشركات على إن الإفصاح الدقيق الذي يتم في الوقت المناسب يجب أن يشمل كافة الأحداث الجوهرية المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي و مؤشرات الأداء و نسب الملكية و إدارة الشركة و أيضا الإفصاح عن خبرة أعضاء مجلس الإدارة و مكافأهم.

ويجب على الشركات القيام بالإفصاح عن المعايير المحاسبية و المالية التي تتبعها الشركة في تقييم الأداء، مع مراعاة وجوب أن تتوفر قنوات نشر المعلومات بطريقة عادلة للوصول للمعلومات التي تهم كافة المستثمرين في الوقت المناسب.<sup>17</sup>

أ- ينبغي أن يتضمن الإفصاح على عدة معلومات من بينها:

- ✓ الإفصاح عن النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة؛
- ✓ الإفصاح عن الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت؛

<sup>16</sup> خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 42

<sup>17</sup> عبد الوهاب نصر على، شحاته السيد شحاته، مرجع سابق، ص 82

- ✓ كما يجب الإفصاح على هياكل وسياسات الحوكمة والعمليات التي يتم تنفيذها. • يجب إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة؛
- ✓ يجب القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفاء ومؤهل؛
- ✓ ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمسائلة والمحاسبة أمام المساهمين؛
- ✓ ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كافة التكلفة المستخدممي المعلومات ذات الصلة؛
- ✓ ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج ففقال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات والمشورة عنطريق المحللين، ووكالات التقييم وغيرهم.<sup>18</sup>

### ج: مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

- ✓ يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة؛
- ✓ حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلففئات المساهمين، فإن المجلس يجب أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين؛
- ✓ يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح؛<sup>19</sup>
- ✓ ينبغي على مجلس الإدارة القيام بوظائف رئيسية معينة منها:

أ- استعراض وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر؛

ب- الإشراف على فعالية ممارسة حوكمة الشركات؛

ج- اختيار تحديد المكافئات والمرتبات والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة؛

<sup>18</sup> محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 53-54.

<sup>19</sup> خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 44.

د- ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة، وضمان نزاهة حسابات الشركة؛

هـ- الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصال.

✓ ينبغي على مجلس الإدارة أن يكون قادرا على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة؛

✓ حتى يتمكن أعضاء مجلس الإدارة بالقيام بمسؤوليتهم فإنه ينبغي أن تتاح لهم كافة المعلومات الصحيحة ذات الصلة في الوقت المناسب.<sup>20</sup>

### ثانيا : محددات الحوكمة

رغم الاختلاف في التحديد الدقيق لمفهوم حوكمة الشركات إلا أنه يوجد هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر مستوى وجودة مجموعتين من المحددات سنعرضها في مايلي:

### أ: المحددات الخارجية

بصورة عامة تتمثل المحددات الخارجية فيما يلي:<sup>21</sup>

✓ المناخ الاستثماري للدولة والذي يشمل عمى سبيل المثال القوانين والتشريعات المنظمة لعمل السوق مثل قوانين السوق المالي والمؤسسات المدرجة فهو وتنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات وقوانين الإفلاس... الخ؟

✓ كفاءة القطاع المالي من هيئات مالية وبنوك في توفير التمويل اللازم للمؤسسات؛

✓ درجة تنافسية أسواق السمع وعناصر الإنتاج؛

✓ كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة عمى المؤسسات؛

✓ المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين ... الخ.

<sup>20</sup> محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 56-57

<sup>21</sup> بن تومي سارة، فوزيلي سمية، مداخلة بعنوان: دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 04 / 05 ديسمبر 2012، ص 16.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي ت يتم بحسن تسيير المؤسسات وتقلل من التعارض والنزاعات بين أصحاب المصالح من جهة وبين العائد الاجتماعي والعائد الخاص بالمؤسسة من جهة أخرى.

#### ب: المحددات الداخلية

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمدبرين التنفيذيين والتي تؤدي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

مما سبق نجد أن هذه المحددات الداخلية تتمثل فيما يلي:<sup>22</sup>

أ- آلية توزيع السلطة داخل الشركة؛

ب- الآلية والقواعد والأسس الناظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة؛

ج- العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس إدارتها والمدبرين التنفيذيين ووضع آلية مناسبة لهذه العلاقة مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وصولاً لتكامل هذه المصالح.

ويكمن تلخيص هذه المحددات في النقاط التالية:<sup>23</sup>

✓ توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛

✓ الحكومة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القوم؛

✓ زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار؛

✓ العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين؛

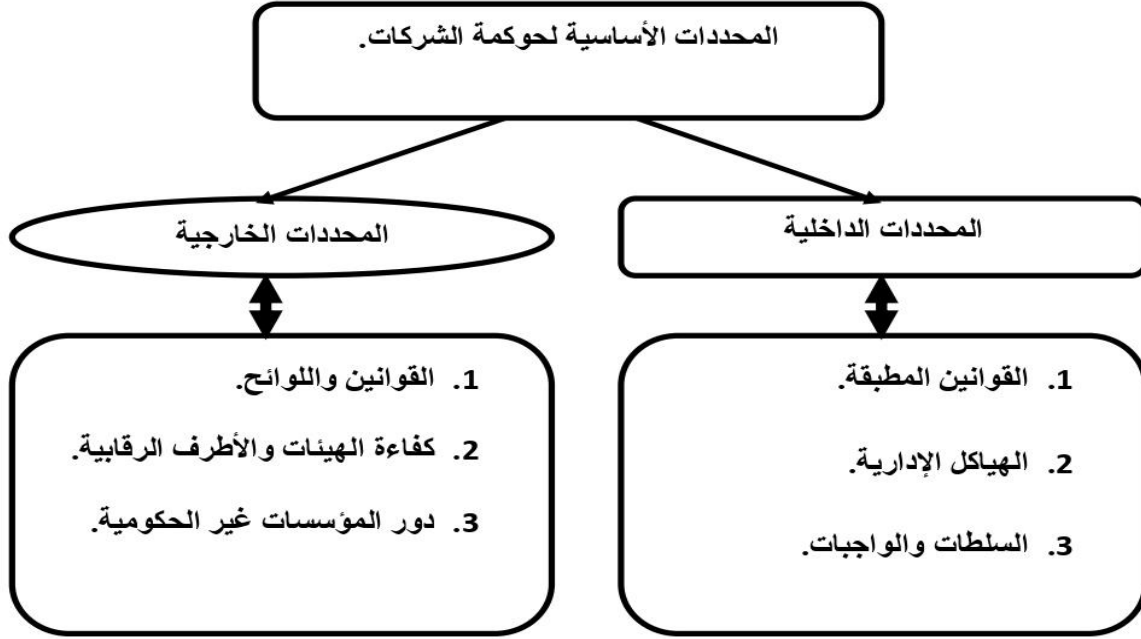
✓ العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية.

والشكل التالي يبرز المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات:

<sup>22</sup> قريشي بالعيد، وليد بن تركي، دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خضرم، بسكرة، المنعقد في 6-7 ماي 2012، ص4.

<sup>23</sup> مناوور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، مؤتمر العربي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، دمشق، 15-16 تشرين، 2008، ص4.

الشكل رقم (02): المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.



المصدر: ماجد اسماعيل ابو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 28.

و الشكل السابق يوضح المحددات الداخلية و الخارجية لحوكمة المؤسسات و التي تم التطرق إليها فيالسابق.

## المبحث الثاني: الأداء المالي

يعد الأداء مفهوماً جوهرياً و هاماً بالنسبة لمنظمات الأعمال بشكل عام، و هو يمثل القاسم المشترك للاهتمام علماء الإدارة، و يحظى الأداء المالي في الشركات و المؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين و الدارسين و الإداريين و المستثمرين لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار.

ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على مصطلح الأداء المالي انطلاقاً من تحديد الإطار المفاهيمي له ومروراً بعرض العوامل المؤثرة به ووصولاً إلى مداخله.

### المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم.<sup>24</sup>

### أولاً : تعريف الأداء المالي

يعد الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بمثابة المجال المحدد لنجاحها، فهو يستخدم كمنهج أساسي ليس في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة فقط بل يتعداها إلى الأهداف العامة و الإستراتيجية.<sup>25</sup>

هناك من يلقي بتركيزه على الأهداف فيعرفه بأنه " انعكاس لقدرة وقابلية الشركة على تحقيق أهدافها" هذا التعريف يعد تعريف موسع أي انه يربط الأداء المالي بالأهداف العامة للمؤسسة، وهناك من يعرفه بدلالة النتيجة بغض النظر عن الوسائل المستخدمة ويعرفه بأنه " يعني النتيجة النهائية لنشاط المؤسسة "

26 .

<sup>24</sup> محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الأردن، 2010، ص 45.

<sup>25</sup> وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل، عمان، 2009، ص 42-43.

<sup>26</sup> ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة "مدخل تحليلي"، دار الثقافة، عمان، 2009، ص 131.

مع الأخذ بعين الاعتبار للظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء المالي يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح.<sup>27</sup>

أيضا يرى البعض الآخر بان الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير وطويل الأمد من اجل تشكيل ثروة".<sup>28</sup>

يتيح الأداء المالي المتفوق للمؤسسة الموارد المالية اللازمة والملائمة لاستغلال الفرص الملائمة للاستثمار، أيضا يساعد على تلبية رغبات المستثمرين والمساهمين وتحقيق أهدافهم.<sup>29</sup>

وعلى الرغم من تعدد تعاريف مصطلح الأداء المالي وذلك نتيجة الاستخدام والتطبيق المستمر له إلا أنه يوجد قاسم مشترك يجمع بينهم جميعا ألا وهو مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها المالية المسطرة والاستخدام الأمثل للموارد. الفرع الثاني: خصائص الأداء المالي

مما سبق يمكننا القول أن الأداء المالي هو وسيلة تمكن من نجاح المؤسسة الاقتصادية في الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

و منه فإن الأداء المالي يتميز بالخصائصالتالية:

- ✓ أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها ؛
- ✓ الأداء المالي أداء تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ هو أداة لتدارك الثغرات و الانحرافات و المشاكل و المعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة؛
- ✓ الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته؛
- ✓ الأداء المالي وسيلة جنب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة؛
- ✓ الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.<sup>30</sup>

## المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي

<sup>27</sup>دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة وقلعة، العدد: 04، 2006، ص ص 41-42.

<sup>28</sup>دادن عبد الغني، كساسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة قاصدي مرباح وقلعة، 9 / 8 مارس، 2005، ص 304.

<sup>29</sup>وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي، مرجع سابق، ص 43.

<sup>30</sup>محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 46.

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا و بطريقة تُخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة و الضعف في الشركة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في انه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- ✓ تقييم ربحية الشركة؛
- ✓ تقييم سيولة الشركة؛
- ✓ تقييم تطور نشاط الشركة؛
- ✓ تقييم مديونية الشركة؛
- ✓ تقييم تطور توزيعات الشركة؛
- ✓ تقييم تطور حجم الشركة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات و طرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية و تحسينها هو تعظيم قيمة الشركة و ثروة المساهم، و الغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرهما المالية واستثمارها، و الغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.<sup>31</sup>

### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تصنف العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتعلق بالمحيط الاقتصادي الخارجي.

#### أولاً: العوامل الداخلية

تتلخص أهم العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي في النقاط التالية:

<sup>31</sup> محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 47-48.

أ- الهيكل التنظيمي: يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها.

ب- المناخ التنظيمي: ويقصد به مدى وضوح التنظيم في المؤسسة، وإدراك العاملين علاقة أهداف المؤسسة وعملياتها وأنشطتها بالأداء المالي.

ت - التكنولوجيا: يقصد بالتكنولوجيا تلك الأساليب والمهارات الحديثة التي تخدم الأهداف المرجوة، كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكنولوجيا التحسين المستمر..... الخ

ث- حجم المؤسسة: قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي فكبر حجم المؤسسة يشكل عائقا للأداء المالي، لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر

#### ثانيا: العوامل الخارجية

يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية أي التي تخرج عن نطاق تحكمه كالأوضاع الاقتصادية العامة والسياسات الاقتصادية..... الخ، وعموما تتمثل أهم العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي في:

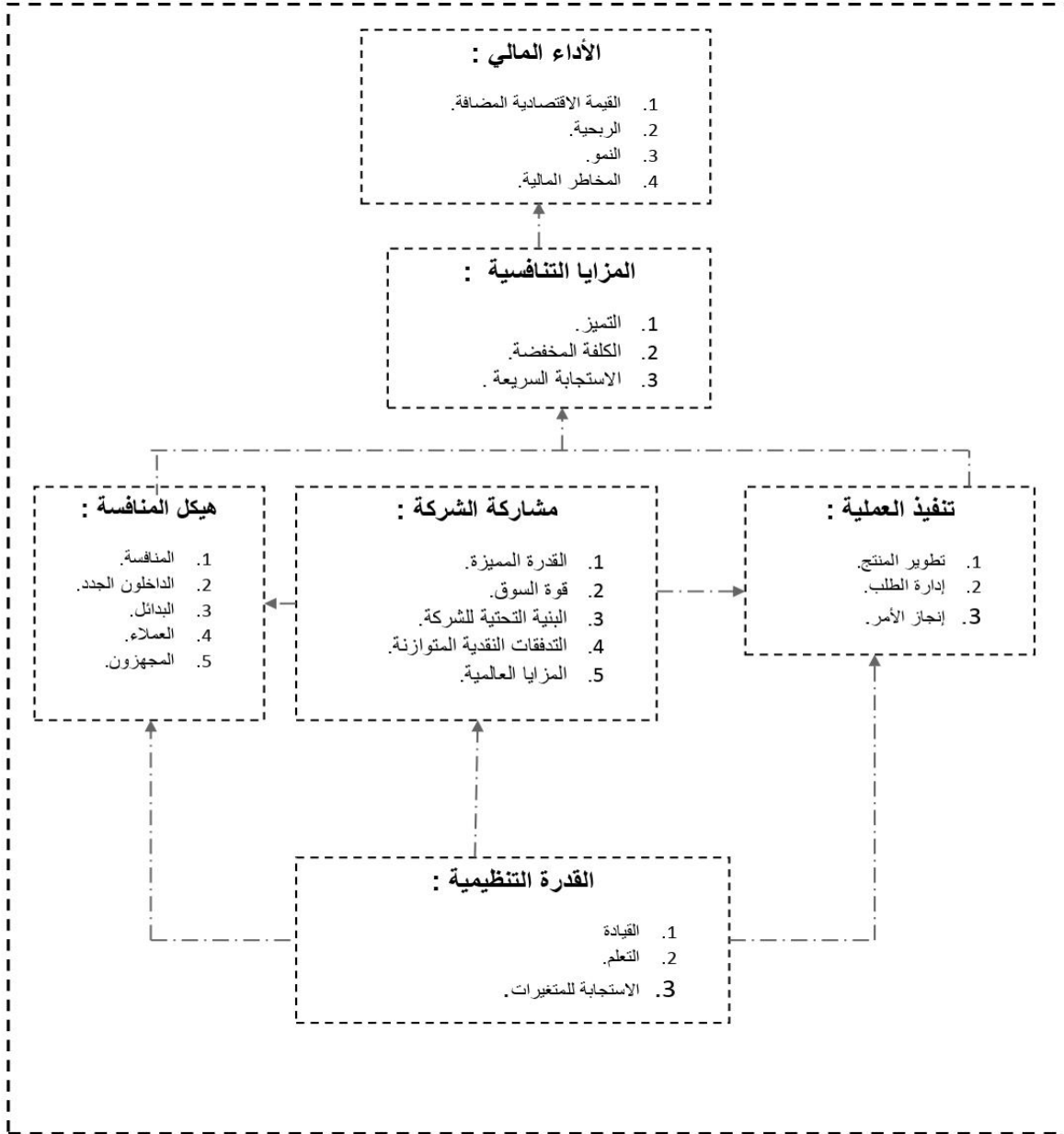
أ- السوق: يؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانونية، العرض والطلب فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسلاحظ تراجع في الأداء المالي.

ب- المنافسة: تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فبإزدهارها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أداءها المالي لتواكب هذه التداعيات.

ت- الأوضاع الاقتصادية: إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر في الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس فبجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية أو حالات التضخم.<sup>32</sup>

<sup>32</sup> محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 50

الشكل رقم (03): يوضح العوامل المؤثرة في الأداء المالي



المصدر: ناظم حسن عبد السيد، مرجع سابق، ص 137.

من الشكل السابق نلاحظ إن الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية يحتل الصدارة أمام مجموع المتغيرات الأخرى للمؤسسة، حيث تساهم هذه الأخيرة في دعم وتعزيز الأداء المالي نحو التميز.

## المبحث الثالث: العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات الأداء المالي

إن استخدام النسب و المؤشرات المالية لأغراض قياس و تقييم أداء منظمات الأعمال قد أصبح من الأمور الواسعة الانتشار إلى درجة يمكن معها القول بأنه قد لا يتصور أن يتم تحليل أي بيانات عن أداء المنظمات و مراكزها المالية بدون استخدام النسب و المؤشرات المالية بصورة أو بأخرى لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أنواع مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية و تأثير مؤشرات التحليل المالي على مبادئ حوكمة الشركات.

### المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها :

#### أولاً : رأس المال العامل (الصافي أو الدائم)<sup>33</sup>

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة، ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد توجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة.

#### ثانياً: احتياجات رأس المال العامل<sup>1</sup>

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يكن موعد تسديدها تسمى موارد لدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال.

### ثالثاً: الخزينة

<sup>33</sup>مبارك السلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص ص 31-32.

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، وينشئ معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائئتها.

رابعاً: التمويل الذاتي والتدفق النقدي.

أ- التمويل الذاتي<sup>2</sup> :

يقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، ويعتبر هذا التمويل دليلاً أساسياً على قدرة المؤسسة مالياً في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها.

ب- التدفق النقدي :

هناك من المؤسسات من تفضل التدفق النقدي على التمويل الذاتي ويعتبر الإمام بالتدفق النقدي في المؤسسة أمراً ضرورياً، لأن اتخاذ قرار الإنفاق المستقبلي يقوم على أساس التدفقات النقدية وليس على أساس الربح المحاسبي عند الرغبة في توسيع الأصول الإنتاجية أو زيادة نشاط المؤسسة.

خامساً: أنواع رأس المال العامل.

لقد أخذ مفهوم رأس المال العامل عند ظهوره تسميات مختلفة، وأستعمل في أوجه متعددة من التحليل المالي فكان من الضروري تحديد المقاصد حتى يتحدد المفهوم، فسمي رأس المال العامل برأس المال العامل الدائم أو الصافي أما بقية رؤوس الأموال فأخذت التسميات التالية:

أ- رأس المال العامل الخاص

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها<sup>34</sup>

الأصول الثابتة، من دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة.<sup>35</sup>

ب- رأس المال العامل الأجنبي

<sup>34</sup> مبارك السلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص 32.

<sup>35</sup> مبارك السلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص 29.

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون وهنا لا

ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال.<sup>36</sup>

### ج- رأس المال العامل الإجمالي<sup>2</sup>

يسمى بحجم النشاط الاستغلالي، وأن اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة من المخزونات ( قيم استغلال وحقوق ) قيم قابلة للتحقيق (وجاهزة).

### المطلب الثاني: النسب المالية

#### اولا: تعريف النسبة ا

يقصد بالنسبة المالية العلاقة بين متغيرين ( رقمين ) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد فيكثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى تتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة التي هي محل الدراسة.

#### ثانيا: أنواع النسب المالية:

يمكن تصنيف النسب المالية إلى خمس مجموعات رئيسية هي: نسب التمويل, نسب

السيولة, نسب النشاط نسب الربحية, نسب الاستغلال.

#### أ.نسب التمويل:

تمكننا هذه النسبة من دراسة وتحليل النسبة التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل

مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة .

#### ب-نسب السيولة:

تستعمل هذه المجموعة من النسب للحكم على مدى قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل.<sup>37</sup>

### ج- نسب النشاط

تأتي هذه النسب لتكملة نسب التمويل والسيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة.

### د- نسب الربحية<sup>1</sup>

حظيت العلاقة بين الأرباح وأسعار الأسهم على اهتمام متزايد وكبير من قبل الباحثين في مجال التمويل، وتعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة الشركة في استغلال الموارد استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسين أداء الشركة المالية، ويؤكد مدى قدرة الشركة على مواكبة النمو والتطور العالمي، وأن من أكثر الموضوعات التحليلية التي يهتم بها الأداء المالي في الشركات هي الربحية فتحقيقها تعني التحسن في الأداء المالي وتعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها إدارة الشركة

### ذ- نسب الاستغلال<sup>1</sup>

تعدد النسب التي تؤخذ من جدول حسابات نتائج الاستغلال، ويتم الاعتماد على الواحدة دون الأخرى حسب الغاية المراد إليها من التحليل ومن هذه النسب نكتفي بذكر نسبتين أساسيتين:

### 1- نسبة مصاريف المستخدمين

تعتبر هذه النسب أكثر استخداماً باعتبار أن المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية هي تضخم أجور اليد العاملة ووصولها في كثير من الأحيان إلى امتصاص كل الفائض في المؤسسة.

### 2- نسبة المصاريف المالية<sup>2</sup>

تنسب المصاريف المالية إلى إجمالي الأعباء.

<sup>37</sup> مبارك السلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص 34.

### ثالثا: أهمية النسب المالية<sup>38</sup>

تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية:<sup>38</sup>

- ✓ تحديد مدى قدرة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية.
- ✓ قياس درجة نمو الشركة والكشف عن مواطن الضعف والقوة.
- ✓ توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات واعداد الميزانيات التقديرية.
- ✓ قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

### المطلب الثالث: دور مبادئ الحوكمة على التحليل المالي<sup>39</sup>

يعتبر الإفصاح والشفافية من الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات، يؤثر كل منهما في الآخر و يتأثر به، فالإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات يصبح أكثر شفافية، و زيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي تنتج من تفعيل حوكمة الشركات، و تؤدي إلى حماية حقوق المستثمرين، ومن جهة أخرى أن جودة القوائم المالية تساهم في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية.

#### أولا : الإفصاح المحاسبي

الإفصاح المحاسبي هو "عملية عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها".

ويعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم المحاسبية الأساسية لأنه من خلاله يتم توصيل نتائج العمليات المالية للمنشأة إلى مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، إلا أنه على العموم لا يوجد اتفاق حول مقدار ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها لذا فقد تم تصنيف الإفصاح المحاسبي من عدة زوايا أهمها:

#### أ- زاوية درجة الالتزام بالإفصاح

✓ **إفصاح إجباري** : يتم بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم المالية، وتحدد المعلومات المحاسبية التي يجب أن تفصح عنها المنشأة للمستثمرين.

<sup>38</sup> مبارك السلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص 35.

<sup>39</sup> بن الطاهر حسين، بوظاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية و الإفصاح و جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلة ضمن المنتدى الوطني حول "حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي و الإداري"، جامعة بسكرة، يومي 07 /09 ماي 2012، ص 9.

✓ إفصاح اختياري : يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمنشأة عن كافة المعلومات للمستثمرين، بدون وجود مطلب قانوني.

## ب- زاوية مقدار الإفصاح

✓ إفصاح كاف: يعني توفير الحد الأدنى من المعلومات في القوائم والتقارير المالية المتخذي القرارات بما يمكنهم من المفاضلة بين البدائل الاستثمارية.

✓ إفصاح عادل: يركز على تقديم المعلومات التي تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية بطريقة المساواة وبالتالي ينطوي هذا النوع من الإفصاح على جانباً أخلاقياً.

✓ إفصاح كامل: يعني توفير كافة المعلومات والتوضيحات في القوائم المالية للأطراف المعنية باتخاذ القرارات في ظل مفهوم الأهمية النسبية بحيث يمكن إدراك أن عدم توفير بعض المعلومات الإيضاحات قد تحدث ضرراً جسيماً بمنيعتمد عليها في اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

## ثانياً: الشفافية المحاسبية<sup>1</sup>

تعرف الشفافية المحاسبية بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها نشر

جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي القرارات للوصول إليها بسهولة ومرئية وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن الأحداث ومعاملات المنشأة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها دولياً.

## ثالثاً: أهمية وآلية جودة الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات

تمثل آلية الإفصاح والشفافية أحد أهم ركائز وآليات حوكمة الشركات، فتوفير

المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية حيث يعد من أهم أدوات تحقيقها ما يلي:

✓ الصحة والسلامة.

✓ توفير مناخ المعلومات لجميع المهتمين بالمنشأة.

✓ جذب اهتمام المستثمرين.

✓ تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في المنشأة.

كما أن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين حيث يتوقف تحقيقها و منافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بها مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركات أمام الجمهور المتعاملين واكتسابها سمعة حسنة الأمر الذي يعيد الثقة بها وبسوق المال ككل.<sup>40</sup>

#### رابعا: أثر الحوكمة على جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالية

مع مطلع عام 2010 تبنت الجزائر بشكل عملي نظام محاسبي مالي أساسها المرجعي المعايير المحاسبية الدولية وبمرور أكثر من ثماني سنوات على بداية تطبيق هذا النظام كان لزاما علينا إجراء تقييم ولو مبسط لكيفية تأثير هذا النظام على بعض المفاهيم الحديثة مثل حوكمة الشركات وذلك من خلال محاولة إظهار العلاقة التكاملية بينهما عن طريق دراسة جودة عرض القوائم المالية وفق هذا النظام ويضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريية للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حيث ألزم المؤسسات الخاضعة له بالإحترام جملة من المبادئ والقواعد أهمها احترام مبدأ الشفافية والإفصاح في عرض القوائم المالية .

وفي إطار تطبيق هذا النظام يجد المحلل المالي نفسه أمام جداول مالية مقدمة حسب المعايير المحاسبية الدولية والتي تتميز بإعطائها الأسبقية للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني الذي كان سائدا في المخطط المحاسبي الوطني (PCN) بالإضافة إلى طريقة تقييم كل من عناصر الأصول والخصوم حيث أهم عامل جديد فيها هو اللجوء إلى القيمة العادلة.

فالغاية من هذا الإصلاح المحاسبي هو الوصول إلى رؤية واضحة ونوعية أحسن للمعلومة المحاسبية تتميز بالقابلية للفهم من خلال المصداقية والشفافية ثم المنفعة للقرار من خلال القابلية للمقارنة والتقييم الارتدادي.

ومن خلال ملاحظة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي نجد مدمطابقتها لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية مع بعض التغييرات في التسميات، ولكن الجوهر مطابق وعليه فان جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لن تقل عن جودة القوائم المالية المعدة حسب المعايير المحاسبية الدولية والتي أثبتت جودتها العالية عن طريق التأكد مما يلي

<sup>40</sup> مبارك السلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص 37

أ- احتواء القوائم المالية لكافة الإفصاحات الواردة بمعايير المحاسبة.

ب- وقوع الانحراف عن متطلبات المعايير في حالات نادرة جدا مع الإفصاح عن تلك

الانحرافات.

ج- إيضاح الحد الأدنى من مكونات القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة

والإيضاحات.

د- تأصيل المتطلبات العملية لبعض الأمور كالأهمية النسبية والاستمرارية والثبات وعرض المعلومات المقارنة

وأسلوب اختيار السياسات المحاسبية عند عدم توافر المعيار الملائم.

إلا أنه عند إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يجب مراعاة جملة من الأمور أهمها:

✓ اختلاف البيئة الاقتصادية الجزائرية: حيث يستوجب تكييف القوائم مع بيئة

الاقتصاد الجزائري الأقل انفتاحا على الاقتصاد العالمي مقارنة بالدول المتقدمة.

✓ عدم مسايرة باقي الأطر التشريعية والقانونية لهذا التطور في الجانب المحاسبي نظرا البطء

الإصلاحات المالية خاصة ما تعلق منها بسوق الأوراق المالية. ويلاحظ كذلك عدم فهم

كيفية إعداد الملاحق وعدم إعطائها أهمية قصوى مقارنة بباقي القوائم المالية.<sup>41</sup>

## خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل إبراز مدى العلاقة النظرية القائمة بين حوكمة الشركات، والأداء المالي

للمؤسسة الاقتصادية، وقد خلصنا أن الحوكمة ما هي إلا محموعة من المبادئ والنظم، والتي تهدف

<sup>41</sup> مبارك السلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص 39

لتحقيق الشفافية والجودة والتميز، وكذا حق المساءلة ضمن أسس وقواعد واضحة، تتسم بالعدل والشفافية؛ كما أن لها مجموعة من المحددات والأبعاد وجب توفرها. لعل هذا ما دفع مختلف الهيآت العالمية إلى تقديم جملة من التوصيات والتوجيهات التي تساعد على تطبيق مبادئ الحوكمة في ، خاصة ما تعلق بضرورة الإفصاح التام عن كل المعلومات بشفافية حتى تضمن حقوق المساهمين وتضمن المعاملة المتساوية لهم. ويعتبر كل من المساهمين والإدارة وأصحاب المصالح بالإضافة إلى مجلس الإدارة، أهم الأطراف المعنية بتطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات، لكن يبقى المسؤول الأول عن تطبيقها داخل المؤسسة، هو مجلس الإدارة لما له من سلطة قرار داخل المنشأة، والذي لا بد أن يتصف أعضائه بأخلاق حسنة، تساعد على قيادة المنشأة للوصول إلى الأهداف المسطرة، من خلال الإخلاص في العمل مع إعطاء العناية اللازمة لما يقومون به. ويعتبر الهدف الرئيسي للحوكمة المؤسسية، هو حل مشكلة تضارب المصالح بغية تفعيل أداء المنشأة، وإعطاء صورة حقيقية عن وضعها المالي، ولا يكون هذا إلا من خلال قوائم مالية معدة وفق النظم والمعايير المحاسبية الدولية، والتي تتماشى ومبادئ الحوكمة المؤسسية، والتي تسمح بتقييم أداء الشركة وفق أحدث الطرق والأساليب ومعرفة الاختلالات وتصحيحها في وقتها المناسب.

# الفصل الثاني

الدراسة الميدانية  
بمؤسسة مطاحن الحضنة

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية بمؤسسة مطاحن الحضنة

تمهيد:

هناك عديد الطرق، التي من الممكن لحكومة الشركات، أن تساعد بها على تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية، وإجتذاباإستثمارات أكبر إليها، ودعم قدرتها التنافسية على المدى الطويل، وبعد أن تطرقنا لموضوع الحوكمة وعلاقتها بالأداء المالي، وذلك من خلال الفصل الأول من هذه الدراسة، ومن أجل تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث، فكان لزاما أن ندعم الجزء النظري، بفصل ثاني وهو الجزء التطبيقي، وذلك لإستبيان تأثير تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال دراسة ميدانية، قد رأينا أن تكون من خلال توزيع إستبانة، كونها الأنسب للدراسة التطبيقية لمثل هذا النوع من المواضيع، وقد تم إختيار مؤسسة المطاحن الحضنة بالمسيلة لتوزيع هذا الإستبيان، وإستطلاع رأي العاملين بها عن الأسئلة المطروحة من خلال. وللإمام أكثر بالدراسة الميدانية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: منهجية الدراسة .

المبحث الثاني : تحليل القسم الأول للإستبيان .

المبحث الثالث : تحليل القسم الثاني للإستبيان.

المبحث الأول منهجية الدراسة :

## المطلب الاول مجتمع وعينة الدراسة

تم تشغيل مطاحن الحضنة بالمسيلة أول مرة في سنة 1981، وفي أكتوبر 1997 حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل مساهمة مطاحن الحضنة ( مستخلص محضر اجتماع رقم 6 لمجلس الإدارة بتاريخ 27/09/97 ومبلغ المساهمة 60.000.000 دج وقد بلغ رأسمالها 479.000.000 دج.

وتنقسم الشركة إلى قسمين قديم وأخر جديد، أما القسم القديم فيتكون من مسمدة ومطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية بوهلير وتم تشغيلها سنة 1981، أما قدرات الإنتاج فقد كانت 100 طن يوم لكل من المسمدة والمطحنة، أما القسم الجديد فيتكون من مسمدة جديدة تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية غولفيتو بقدرة إنتاجية بلغت 400 طن/يوم. المواد المنتجة سميد ممتاز، سميد عادي، دقيق الخباز، مخلفات الطحن (النخالة) .

### أ- أهمية مؤسسة المطاحن الحضنة بالمسيلة

تعتبر المؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة على أساساتها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات طابع استهلاكي واسع، و توجه هذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستويات عالية من الجودة تنافس به المنتجات الأخرى، و هذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة، و عموما فأهمية المؤسسة يمكن أن تتجسد من خلال :

- ✓ منتجات أساسية و ضرورية للمستهلك ؛
- ✓ تغطي جزءا كبيرا من حاجيات السوق؛
- ✓ توفيرها مناصب شغل و امتصاص جزء من البطالة؛
- ✓ الموقع الجغرافي الاستراتيجي مما يمكنها من الاتصال بمناطق أخرى.

### ب- أهداف مؤسسة المطاحن الحضنة بالمسيلة

بعد أن شعرت المؤسسة بخطر المحيط الذي تنشط فيه و لكي تستطيع تحقيق ميزة تنافسية خاصة بها وجذب أكبر قدر ممكن من الزبائن، سطرت مجموعة من الأهداف الأجلين الطويل و القصير مع التركيز على الجانب المنافس و الزبون و من بين هذه الأهداف:

- ✓ العمل على توفير احتياجات السوق من المنتجات الغذائية (الدقيق، الفرينة،)؛

- ✓ وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق؛
- ✓ وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة؛
- ✓ ضمان موقع الريادة في مجال نشاطها؛
- ✓ توسيع و تطوير وحدات الإنتاج و العمل؛
- ✓ تخفيض تكاليف الإنتاج بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية.

### المطلب الثاني عينة ومجتمع الدراسة

قامنا بتوزيع الإستيبيان على عينة حجمها 70 موظف من مؤسسة "مطاحن الحظنة" وتم استرداد 55 استبيان منها سبعة تم إلغاؤها، وذلك وفقا للجدول التالي:

### الجدول رقم (01) لتوزيع استبيانات الدراسة

مجموع الإستيبيانات الموزعة	70	100%
مجموع الإستيبيانات المسترجعة	55	78%
مجموع الإستيبيانات الملغاة	7	10%
مجموع الإستيبيانات الصحيحة	48	68%

وقد تم الاعتماد على مقياس اليكركت الخماسي " لقياس استجابات المستقصين لفقرات الاستبيان وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

### جدول رقم(02) درجات مقياس ليكارت الخماسي

1الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

### 1حدود الدراسة

إهتمت هذه الدراسة أساسا بإنعكاسحوكمة الشركات على الأداء المالي في مؤسسة مطاحن الحظنة وسنوضح فيما يلي مختلف حدود هذه الدراسة :

أ- الحدود الزمنية: حيث أن مضمون ونتائج الدراسة الميدانية، مرتبطان بالزمن التي أجريت فيه الدراسة، فقد إنطلقنا في إعداد هذا الإستيبيان، من منتصف شهر مارس 2020؛ إلى غاية 15 أفريل 2020، ذلك مرورا بإعداد وتحضير الإستيبيان ثم توزيعه، ومن ثم جمع الإستمارات ومعالجتها.

ب- الحدود المكانية: إقتصرت أفراد العينة على الأفراد العاملين بمؤسسة المطاحن الحظنة بالمسيلة.

ج- الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة الآراء وإجابات الموظفين، والإطارات، بل وحتى المسيرين في المؤسسة الاقتصادية المذكورة أعلاه.

د- الحدود الموضوعية: إهتمت هذه الدراسة بالإجابة على الموضوع النظري للبحث، والمرتبط أساسا بإنعكاس حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

### المطلب الثالث مراحل إعداد الاستبيان

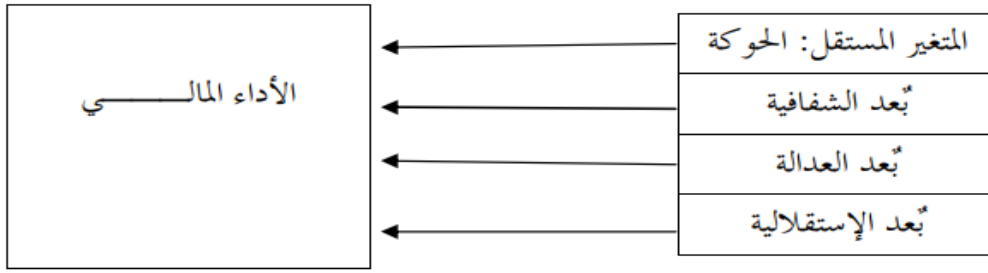
بعد قيامنا بمراجعة للأدبيات والدراسات ذات العلاقة، وجدنا أن أنسب وسيلة المزيد الإطلاع العملي للموضوع يكون من خلال وضع إستبانة، وقد تم تصميمها بما يتوافق مع أهداف الدراسة كما يلي:

- 1- إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات.
- 2- عرض الاستبيان على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمة لموضوع الدراسة والفرضيات المقترحة.
- 3- تم عرض الاستبيان على مجموعة من الخبراء والذين قاموا بدورهم بتحكيمة وإبداء آرائهم حوله.
- 4- توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة المدروسة بغرض جمع البيانات اللازمة للدراسة. وتم التعديل النهائي والآخر لهذا الاستبيان الذي تكون من قسمين كما يلي

: أ- القسم الأول: وإشتمل على مجموعة من البيانات الشخصية، وذلك لتوضيح الخصائص العامة لعينة البحث، وشملت كل من الجنس، السن، المؤهل التعليمي، التخصص، الوظيفة، وكذا الخبرة العملية.

ب- القسم الثاني : وتضمن عبارات تقيس متغيرات الدراسة، وتكونت من 21 فقرة مقسمة إلى محورين ، تعلقت المحور الأولى الحوكمة حيث تضمن المحور الأول أسئلة تتعلق بعد الشفافية، والذي يمثل النظرية الفرعية الأولى، وأسئلة تتعلق بعد العدالة، والذي تعلق بالفرضية الفرعية الثانية، وأسئلة تتعلق بعد الإستقلالية، والمتعلق بالفرضية الثالثة لهذه الدراسة أما المحور الثاني فتعلق بعلاقة الحوكمة بالأداء المالي، والذي مثلت الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة، وتم تقسيمه إلى تسعة (09) فقرات. ولقد تم تقسيم هذا الإستبيان وفق متغيرات الدراسة، حيث تم تقسيم المتغير المستقل لهذه الدراسة، والذي كان حوكمة الشركات إلى ثلاثة أبعاد، وهي الشفافية، والعدالة، والإستقلالية، أما المتغير التابع فكان الأداء المالي، وذلك تبعا لفرضيات الدراسة، ذلك إما لتأكيدا أو نفيها، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب للتعبير عن الظاهرة المدروسة تعبيرا كميا و كيفيا، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 04 : متغيرات التابعة والمستقلة للدراسة



من إعداد الطلبة

المبحث الثاني: التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتحليل الاستبيان

سيتم في هذا العنصر إستعراض مختلف النتائج المتحصل عليها من خلال الإستبيان عن طريق برنامج SPSS وذلك بإستخدام مختلف الأساليب والأدوات الإحصائية، وإختبارها على الاستبيان

المطلب الأول: توزيع عينة الدراسة حسب المواصفات الشخصية

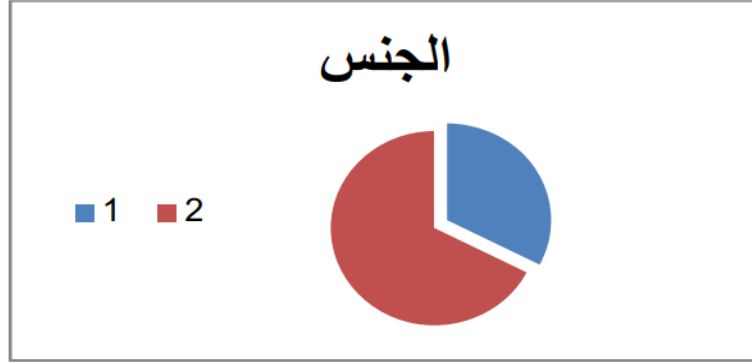
أ- خصائص عينة الدراسة حسب الجنس:

جدول رقم (03) لتوزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار المطلق	التكرار النسبي (%)
ذكر	39	81.2
أنثى	9	18.8
المجموع	48	100

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة 81.20% من المستقصين كانت ذكورا، أما نسبة الإناث فقد مثلت ما نسبته 18.80% من المستقصين هذا يشير أن المجتمع محل الدراسة مجتمع ذكوري ذلك راجع في الغالب الى طبيعة الاعمال التي تتكفل بها المؤسسة خاصة ما تعلق منها بالخرجات لاماكن بعيدة ونائية وذلك من اجل قراءة العدادات وغيرها وكذا ما تتطلبه من بذل جهد عضلي في كثير من الحالات

وفيما يلي رسم توضيحي لتوزيع النسب المئوية للجنس في الدائرة النسبية



من اعداد الطلبة بناء على مخرجات الاستبيان اعتماد على مخرجات برنامج Excell

ب- توزيع العينة حسب السن

جدول رقم (04) لتوزيع العينة حسب السن

السن	التكرار المطلق	التكرار النسبي (%)
أقل من 30 سنة	20	41.7
من 30 إلى 50 سنة	21	43.8
أكثر من 50	7	14.5
المجموع	48	100

من اعداد الطلبة حسب نتائج الاستبيان على مخرجات برنامج spss

تشير نتائج الجدول السابق ان ما يعادل 41.7% من المجيبين على الاستبيان كان اعمارهم تتراوح بين 30 سنة او اقل اما من تتراوح اعمارهم بين 30 و50 سنة فيشكلون نسبة 43.80% وياتي في المرتبة الثالثة بنسبة 14.5% اشخاص من ذوي الفئات العمرية اكبر من 50 سنة وهذا دليل على ان المجتمع محل الدراسة فتي ويمكن استغلاله عن طريق اكسابه ثقافة معينة باعتباره قادر على التعلم واكتساب العديد من الخبرات وفيما يلي رسم توضيحي لتوزيع النسب المئوية في دائرة نسبية

توزيع العينة حسب السن



من اعداد الطلبة بناء على مخرجات الاستبيان اعتماد على مخرجات برنامج Excell

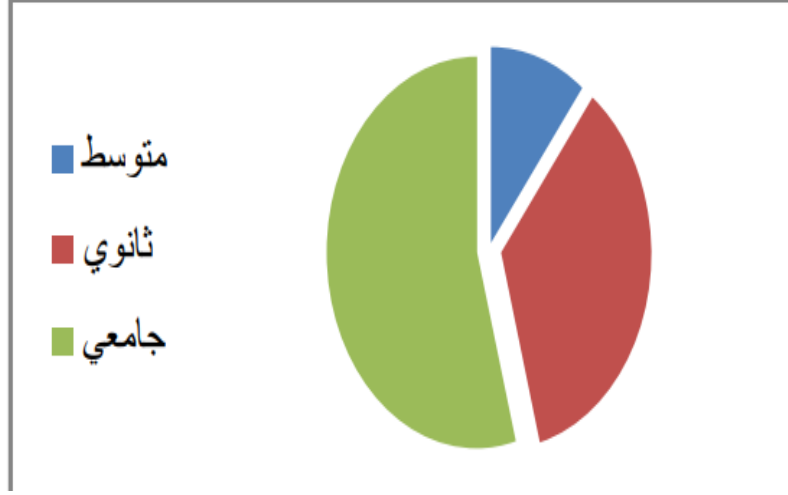
ج- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (05) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار المطلق	التكرار النسبي (%)
متوسط	5	10.4
ثانوي	17	35.4
جامعي	26	54.2
المجموع	48	100

من اعداد الطلبة حسب نتائج استبيان اعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يتبين لنا بان الموظفين ذوي المستوى المتوسط يبلغ 10.4% أما المتحصلين على شهادة ليسانس فيمثلون 35.4% بينما الجامعيون فيشكلون مانسبته 38.9% من عينة الدراسة وهو مايعني أن غالبية الموظفين من ذوي الشهادات العلمية مما يزيد من احتمالية فهم اسئلة الاستبيان والاجابة عليها بالدقة والموضوعية اللازمة، خاصة بأن نسبة الجامعيين تمثل النصف الأكبر من عينة الدراسة، وفيما يلي رسم توضيحي لتوزيع النسب المئوية في دائرة نسبية :



من اعداد الطلبة بناء على مخرجات الاستبيان اعتماد على مخرجات برنامج Excell

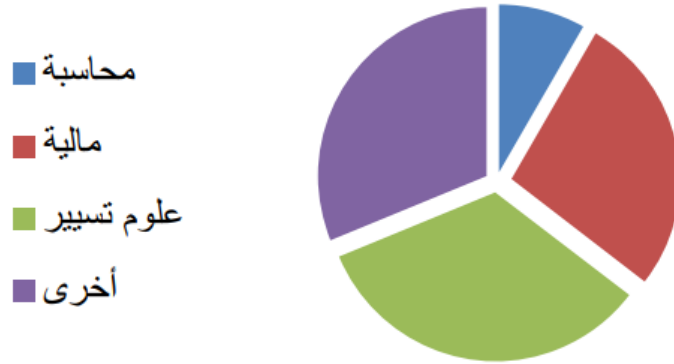
#### د- توزيع عينة الأفراد حسب التخصص العلمي

جدول (06) يوضح توزيع عينة الافراد حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار المطلق	التكرار النسبي (%)
محاسبة	4	8.3
مالية	13	27.1
علوم تسيير	16	33.3
أخرى	15	31.3
المجموع	48	100

من اعداد الطلبة حسب نتائج استبيان اعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين لنا من خلال الجدول السابق بأن النسبة الأكبر من ناحية التخصص العلمي لعينة الدراسة و بنسبة 33.3% كانت العلوم التسيير، أما فيما يخص المحاسبة فكانت نسبتهم 8.3% ، والمالية 27.10% ، أما التخصصات الأخرى فكانت 31.3% ، وهو ما يدل على أن غالبية الموظفين لهم علاقة بعلوم التسيير أو إختصاصات مثل الهندسة الكهربائية وغيرها من التخصصات ذات الصلة والتي يتطلبها مثل هذه الأنواع من الأعمال بما يفوق 64%، وهو ما يمثل حوالي ثلثي الفئة المستوجبة، أما الفئة المتبقية أي حوال الثلث فكانت محالات إختصاصهم له علاقة بالعلوم المالية والمحاسبية، وفيما يلي رسم توضيحي لتوزيع النسب المئوية في دائرة نسبية:



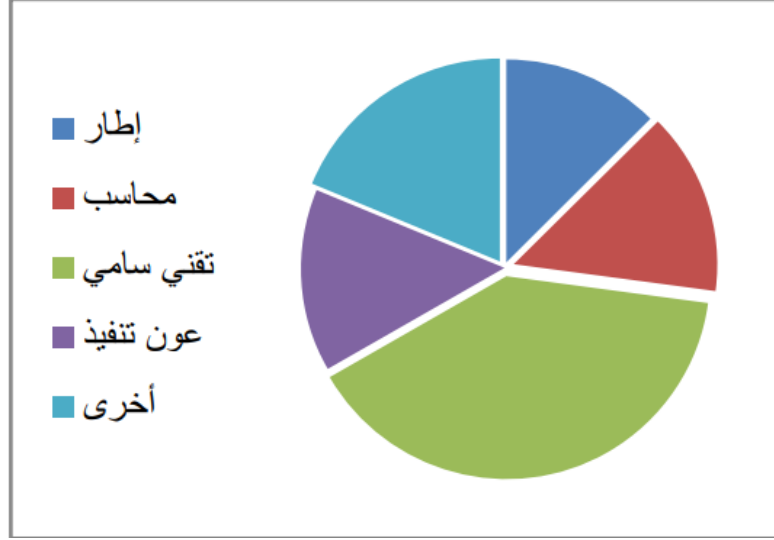
من اعداد الطلبةبناء على مخرجات الاستبيان اعتماد على مخرجات برنامج Excell

هـ- توزيع عينة الافراد حسب الوظيفة

الجدول رقم (07) نموذج العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار المطلق	التكرار النسبي (%)
إطار	6	12.5
محاسب	7	14.6
تقني سامي	19	39.6
عون تنفيذ	7	14.6
أخرى	9	18.7
المجموع	48	100

من اعداد الطلبةبحسب نتائج استبيان اعتاد على مخرجات برنامج spss



من اعداد الطلبة بناء على مخرجات الاستبيان اعتماد على مخرجات برنامج Excell

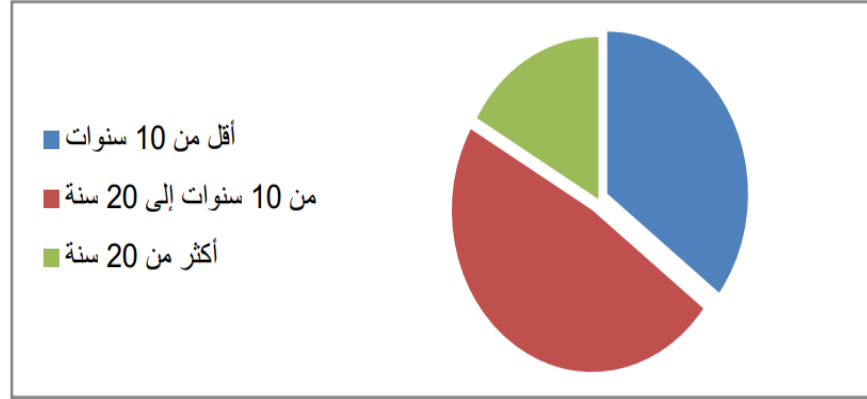
و - توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

جدول رقم (08) توزيع العينة حسب الخبرة العملية

الخبرة المهنية	التكرار المطلق	التكرار النسبي (%)
أقل من 10 سنوات	17	35.4
من 10 سنوات إلى 20 سنة	23	47.9
أكثر من 20 سنة	8	16.7
المجموع	48	100

من اعداد الطلبة حسب نتائج استبيان اعتماد على مخرجات برنامج spss

كانت تقسيمات أفراد عينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة، متناسقة مع العمر والمستوى التعليمي، حيث أن الملاحظ بأن أغلب أفراد عينة الدراسة، يتمتع بالخبرة اللازمة للإدارة، حيث كان عدد أفراد العينة الذين يملكون خبرة تتراوح أقل من 10 سنوات يمثل 35.4%، أما النسبة الأكبر فكانت للفئة التي يتراوح معدل اعمارها من 10 إلى 20 سنة أي ما نسبته 47.9%، أما ما يخص الفئة التي تفوق عدد سنوات خبرتهما 20 عاما فقد كانت 16.7%، ومثلت أقل نسبة من نسب أفراد العينة؛ ويمكن تمثيل البيانات السابقة وفق الشكل التالي:



من اعداد الطلبة بناء على مخرجات الاستبيان اعتماد على مخرجات برنامج Excell

### المبحث الثالث تحليل نتائج القسم الثاني من الإستبيان

وستعرض من خلال هذا المبحث، إلى إختبار و تحليل فرضيات الدراسة، وكذا إلى تحليل جميع فقرات الإستبيان وذلك بالإستعانة بالبرامج الإحصائية اللازمة.

### المطلب الأول إختبار وتحليل الفرضيات

**أولاً- صدق وثبات الاستبيان:** يقصد بصدق الإستبيان أن تقيس أسئلة الإستبيان ما وضعت لقياسة، وبعد تفرغ وتحليل الإستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائي spss19 تم استخدام ما يلي:

**أ- آراء المحكمين:** قبل نشر الإستبيان على أفراد العينة، تم عرضه على بعض الأساتذة في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ذلك من أجل تحكيمه، والإسترشاد بخبر تم وآرائهم، في مدى مناسبة فقرات الإستبيان لموضوع الدراسة، وقد تم الأخذ بملاحظات وتوصيات الأساتذة المحكمين؛ أيضاً تم عرض الإستبيان على الأستاذ المشرف، وذلك بغرض إبداء ملاحظاته وتوجيهاته، وفي الأخير تمت صياغة الإستبيان بشكله نمائي.

**ب - ثبات الإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان:** إعتدنا لقياس ثبات الإستبيان على معامل ألفا كرونباخ، وهو معامل يقيس درجة ثبات البيانات، وهذا الأخير يأخذ قيمة من الصفر إلى الواحد، فكلما إقتربت القيمة إلى الصفر، دل ذلك أنه ليس هناك ثبات في البيانات، وعلى العكس من ذلك، كلما إقتربت النسبة إلى الواحد، إلا وزادت قيمة ثبات البيانات، وتعتبر قيمة  $\alpha > 0.60$  من الناحية التطبيقية للعلوم الإدارية والإنسانية بشكل عام أمراً مقبولاً؛ وهو ما يوضحه الجدولين التاليين:

الجدول رقم(09) يوضح حساب ألفا كرونباخ لقياس الثبات الكلي لمحاو الاستبيان

عدد محاور القسم الثاني	معامل الثبات ألفا كرونباخ
4 2	0.835

من اعداد الطلبة حسب نتائج استبيان اعتاد على مخرجات برنامج spss

الجدول رقم(10) يوضح حساب الفا كروم نباخ لقياس ثبات كل حاور الاستبيان

معامل الثبات ألفا كرونباخ	
0.804	بعد الشفافية
0.814	بعد العدالة
0.749	بعد الإستقلالية
0.784	الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية

من اعداد الطلبة حسب نتائج استبيان اعتاد على مخرجات برنامج spss

كما هو واضح من النتائج الموضحة في الجدولين السابقين أعلاه، فإن قيمة معامل ألفا كرونباخ، كانت مرتفعة الكل المحاور محتمة؛ حيث بلغت نسبة الثبات 0.835 وكذا فإن نسب ثبات المحورين للإستبيان متفرقة، بلغت بحسب معامل ألفا كرونباخ 0.804 لمحور الشفافية، و 0.814 لمحور العدالة، و 0.749 لمحور الإستقلالية و 0.784 لمحور الأداء المالي، وهي نسب مرتفعة حيث أنه وكما ذكرنا سابقا فإن نسب المعامل المقبولة 0.6 وبالتالي نكون تأكدنا من ثبات محاور الإستبيان.

2- إختبار الطبيعة بمعامل كولموغروف سميرونوف للمحاور:

وهو معامل غير معلمي يقيس مستوى التوزيع الطبيعي لمحاور الإستبيان.

جدول رقم(11) يوضح حساب كولو كروف سميرونوف لقياس التوزيع الطبيعي كل محاور الاستبيان

مستوى المعنوية (SIG)	معامل كولموغروف سميرونوف	
0.000	0.221	الشفافية
0.000	0.306	العدالة
0.000	0.226	الإستقلالية
0.002	0.371	الأداء المالي

من اعداد الطلبة حسب نتائج استبيان اعتاد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول السابق، بأن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً حسب معامل إختبار الطبيعة كولوكروفسميرنوف، الذي يحدد قيمة الدلالة الاحصائية، أي كلما كانت المعنوية  $\text{Sig} > 0.05$  أي قيمة المعنوية أقل من 0.05 كلما تبين أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً، ويظهر لنا أن معدلات المحاور المعامل كولوكروفسميرنوف، محصورة بين 0.221 و 0.371 بينما مستوى المعنوية (SIG) يتراوح من 0.000 إلى 0.002 و بالتالي يتأكد لنا، أن البيانات في المحاور الأربعة موزعة توزيعاً طبيعياً.

**3- قياس الارتباط عن طريق المعامل بيرسون وكذا إختبار الفرضيات الصفرية والبديلة:** وهو معامل لقياس درجة الترابط بين المتغيرات، حيث إذا كانت قيمة المعنوية (sig) أقل من 0.05 أي  $0.05 = \text{sig}$  وكانت نسبة الارتباط أكبر من 0.6، دل ذلك على أن هناك إرتباط قوي بين المتغيرات، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية.

### الجدول رقم (12) يبين قيم معامل الارتباط بيرسون وقيمة المعنوية sig

قيمة المعنوية (SIG)	معامل الارتباط بيرسون	
0.00	0.792	الشفافية
0.00	0.785	العدالة
0.00	0.823	الإستقلالية
0.00	0.933	المجموع

من اعداد الطلبة حسب نتائج استبيان اعتاد على مخرجات برنامج spss

- نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون = 0.792، بين محور المتغير المستقل (الشفافية)، وبين محور المتغير التابع (الأداء المالي)، وأن قيمة المعنوية  $\text{sig} = 0.00$  عند الدلالة الاحصائية 0.01؛ ولذا يمكن القول أن هناك علاقة ارتباط طردية بين كلا هذين المتغيرين لأن معامل الارتباط أكبر من 0.06، ودلت قيمة المعنوية المعدومة أي أقل من 0.05، وهو ما يؤكد خطأ الفرضية الصفرية وبالتالي تأكيد الفرضية البديلة الفرعية الأولى.

- ونفس الأمر (العدالة) وبين (الأداء المالي)، حيث أن معامل الارتباط = 0.785، وأن قيمة المعنوية  $\text{sig} = 0.00$  عند الدلالة الاحصائية 0.01؛ ومنه يمكن القول أن هناك علاقة ارتباط طردية وقوية بين كلا هذين المتغيرين، لأن معامل الارتباط أكبر من

0.06، وقيمة المعنوية أقل من 0.05؛ وهو ما يدل على إنتفاء الفرضية الصفرية الثانية وإثبات الفرضية الفرعية الثانية البديلة.

- كذلك في ما يخص المحور المتغير المستقل (الإستقلالية)، فإن قيمة الارتباط = 0.823 وقيمة المعنوية (sig) = 0.00 عند الدلالة الإحصائية 01، ومنه يمكن القول أن هناك علاقة ارتباط طردية وقوية أيضا، بين كلا هذين المتغيرين لأن معامل الارتباط أكبر من 0.06؛ كما يتم نفي الفرضية الصفرية وإثبات الفرضية الفرعية الثالثة البديلة حيث أن قيمة المعنوية أقل من 0.05

- نفس الشيء ينطبق على محور المستقل، (الحوكمة) حيث أن معامل الارتباط بيرسون = 0.923 وقيمة المعنوية (sig) = 0.00 عند الدلالة الإحصائية 0.01، وهو ما يمكن تفسيره بوجود علاقة طردية ما بين المتغير المستقل (الحوكمة) وما بين الأداء المالي لأن معامل الارتباط قوي بينهما تقترب من 1، وبما أن قيمة المعنوية معدومة فيتم نفي الفرضية الصفرية وإثبات الفرضية البديلة الرئيسية لهذه الدراسة

### المطلب الثاني إختبار و تحليل فقرات الإستبيان

أولاً- المتوسط الحسابي: وهو المقياس الأوسع إستخداما من مقاييس الترتبة المركزية، ويتم إستخدامه لتحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبيان؛ وقد قمنا بحساب الوسط الإفتراضي بتقسيم مجموع بدائل الإجابة على عددها.

- مجموع البدائل = 1+2+3+4+5 = 15؛ عدد البدائل = 45 المتوسط الحسابي الإفتراضي: 15 / 3 = 5 تحديد طبيعة كل سؤال عند التحليل إيجابي أو سلبي، تتم عن طريق تحديد الفئة التي يقع فيها قيمة المتوسط الحسابي

- حدود الفئات: تتم عن طريق حساب المدى.

$$\text{* المدى} = \text{القيمة الكبرى} - \text{القيمة الصغرى} = 5 - 1 = 4$$

\* طول الفئة = المدى / عدد التكرارات = 4 / 5 = 0.8 نضيف النتيجة 0.8 بالتدرج إلى الفئات ابتداء من الفئة الأولى .

ثانيا- جدول ليكرتالخماسي: كما ذكرنا سابقا أننا اعتمدنا في دراستنا على معامل ليكرت الخماسي، وعليه يمكن تشكيل جدول درجات الموافقة تبعا لما يلي:

### الجدول رقم (13) يبين درجات مقياس ليكرت الخماسي

الإستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
درجة الإستجابة	5	4	3	2	1
المتوسط الحسابي	4.21-5	3.41-4.20	2.61-3.40	1.81-2.60	1.00-1.80
الدرجة	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا

من اعداد الطلبة حسب نتائج استبيان اعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ثالثا- الانحراف المعياري وهو مقياس من اهم مقاييس التشتت ويستخدم لقياس مدى تشتت الاجابات عن الوسط الحسابي للبيانات

رابعا -تحليل الفقرات

### 1- عرض نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الامحور الاول

جدول رقم (14) عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الحور الاول

الترتيب	درجة الإلتفاق	إجابات أفراد العينة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفقرات	الرقم
		التكرارات								
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	مرتفعة جدا	1	0	4	21	22	0,803	4,31	يتم إعداد المعلومات والقوائم المالية بصدق ووفق القوانين المحددة والتشريعات ذات الصلة.	1
		2.10%	0%	8.30%	43.80%	45.80%				
2	مرتفعة جدا	0	0	7	19	22	0,719	4,31	يتم الإفصاح عن أي تغييرات هامة في مجمل أصول والتزامات الشركة.	2
		0%	0%	14.60%	39.60%	45.80%				
3	مرتفعة	0	2	13	23	10	0,799	3,85	يتم الإفصاح عن سياسات المؤسسة المستقبلية وكذا برامجها ومسؤوليتها إتجاه المجتمع.	3
		0%	4.20%	27.10%	47.90%	20.80%				
5	مرتفعة	0	1	9	25	13	0,743	4,04	تتميز المعلومات الواردة في القوائم بقدرتها على التغذية العكسية.	4
		0%	2.10%	18.70%	52.10%	27.10%				
2	مرتفعة	0	4	5	20	19	0,914	4,13	تم مراعاة حقوق أصحاب المصالح من قبل الإدارة.	5
		0%	8.30%	10.40%	41.70%	39.60%				
6	مرتفعة	0	5	4	21	18	0,942	4,08	تحرص المجان المشكلة من قبل مجلس الإدارة، على الإلتزام بالقوانين، وكذا سياسات وخطط المؤسسة.	6
		0%	10.40%	8.30%	43.80%	37.50%				
4	مرتفعة	0	2	7	22	17	0,815	4,13	هناك اسس واضحة في منح الحوافز، والمكافآت، لأعضاء مجلس الإدارة، وتتم مراجعتها ومراقبتها دوريا من قبل مجلس الإدارة.	7
		0%	4.20%	14.60%	45.80%	35.40%				
1	مرتفعة	0	0	5	31	12	0,583	4,15	هناك حرص من قبل الإدارة على التقييم المستمر لموظفين.	8
		0%	0%	10.40%	64.60%	25%				

4	مرتفعة	3	2	9	21	13	1,085	3,81	المعلومات التي تصدرها المؤسسة، محايدة، وغير منحازة لحرف على حساب طرف آخر.	9
		6,30%	4,20%	18,70%	43,70%	27,10%				
6	مرتفعة	3	4	10	20	11	1,117	3,67	يحترم مجلس الإدارة، والمسؤولين، ثقافة الحوار، وإختلاف وجهات النظر داخل المؤسسة.	10
		6,30%	8,30%	20,80%	41,70%	22,90%				
1	مرتفعة	0	2	9	25	12	0,785	3,98	يوجد فصل بين المهام، وتحديد دقيق للمسؤوليات داخل المؤسسة.	11
		0%	4,20%	18,70%	52,10%	25%				
3	مرتفعة	0	1	13	22	12	0,783	3,94	عدم تعرض أصحاب المصالح بما في ذلك العاملين لأي خطر نتيجة إيصالهم لأي تصرفات غير قانونية إلى مجلس الإدارة.	12
		0%	2,10%	27,10%	45,80%	25%				

من اعداد الطلبة حسب نتائج استبيان اعتاد على مخرجات برنامج spss

### تحليل فقرات المحور الأول:

1- كانت إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى متوسط حسابي قدره

4.31، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة جدا بحسب مقياس ليكرت المعرف سابقا، و كانت الإجابة الأكثر تكرار "موافق جدا" 22 مرة، ما نسبته 45.80% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة "موافق" 21 مرة مانسبته 43.80%، وعبارة "محايد" 4 مرات بنسبة 8.30%، وعبارة معارض بشدة مرة واحدة ما يمثل نسبة 2.1%، بينما لم تتكرر الإجابة "معارض" مطلقا، وهذا يعني وجود موافقة شديدة لأفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى، مع ملاحظة وجود إنحراف معياري قدره 0.803، مما يعني وجود بعض التفاوت في إجابات افراد العينة.

2- كانت إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة متوسط حسابي قدره 4.31، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة جدا، وكانت أكثر إجابة تكرار "موافق بشدة" 22 مرة، ما نسبته 45.80% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة "موافق" 19 مرة مانسبته 39.60%، وعبارة "محايد" 7 مرات بنسبة 14.60%، بينما لم تتكرر الإجابة "معارض" أو "معارض بشدة" مطلقا، وهذا يعني وجود موافقة

شديدة لأفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة، مع ملاحظة وجود إخراف معياري قدره 0.719 مما يعني وجود بعض التفاوت في اجابات افراد العينة على هذه العبارة ايضا د

3 - كانت إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة متوسط حسابي قدره 3.85، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، وكانت أكثر الإجابات تكرر "موافق" 23 مرة، ما نسبته 47.90% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة " موافق بشدة" 10 مرات مانسبته 20.80%، وعبارة "محايد" 13 مرة بنسبة 27.10%، وعبارة "معارض" مرتين ما نسبته 4.20%، بينما لم تتكرر الإجابة "معارض بشدة" مطلقا، وهذا يعني وجود موافقة من أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة، مع ملاحظة وجود إخرافمعياري قدره 0.799، مما يعني وجود بعض التفاوت في إجابات افراد العينة على هذه العبارة.

4- جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة بمتوسط حسابي قدره 4.04، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، وكانت أكثر الإجابات تكرر "موافق" 25 مرة، ما نسبته 52.10% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة "موافق بشدة" 13 مرة ما نسبته 27.10%، وعبارة "محايد" 9 مرات بنسبة 18.70%، وعبارة معارض" مرة واحدة ما نسبته 2.10%، بينما لم تتكرر الإجابة "معارض بشدة" مطلقا، وهذا يعني وجود موافقة من أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة، مع ملاحظة إخرافمعياري قدره 0.743، مما يعني وجود بعض التفاوت في إجابات افراد العينة على هذه العبارة أيضا.

5-جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى متوسط حسابي قدره 4.13، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، وكانت الإجابة الأكثر تكرر "موافق" 20 مرة، ما نسبته 41.70% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة " موافق بشدة" 19 مرة مانسبته 39.60%، وعبارة "محايد" 5 مرات بنسبة 0.30%، وعبارة معارض 4 مرات ما يمثل نسبة 8.30%، بينما لم تتكرر الإجابة "معارض بشدة" مطلقا، وهذا يعني وجود موافقة من أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى، مع ملاحظة وجود إخرافمعياري قدره 0.914، مما يعني وجود بعض التفاوت في إجابات أفراد العينة . 6- كانت إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة متوسط حسابي قدره 4.08، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، وكانت أكثر إجابة تكرر "موافق" 21 مرة، ما نسبته 43.80% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة "موافق بشدة" 18 مرة مانسبته 37.50%، وعبارة "محايد" 4 مرات بنسبة 08.30%، بينما الإجابة "معارض"تكررت 5 مرات ما نسبته 10.40% أما الإجابة "معارض بشدة" فلم تتكرر مطلقا، وهذا يعني وجود موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة، مع ملاحظة وجود إخرافمعياري قدره 0.942، مما يعني وجود بعض التفاوت في إجابات أفراد العينة على هذه العبارة.

7- نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 4.13، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، وكانت أكثر الإجابات تكرر "موافق" 22 مرة، ما نسبته 45.80% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة " موافق بشدة" 17 مرة ما نسبته 35.40%، وعبارة "محايد" 7 مرات بنسبة 18.80%، بينما لم تتكرر الإجابة "معارض" و"معارض بشدة" مطلقا، وهذا يعني وجود موافقة من أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة، مع وجود إنحراف معياري قدره 0.815، مما يعني وجود بعض التفاوت في إجابات أفراد عينة الدراسة.

8- في ما يخص العبارة السادسة جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 4.15، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، وكانت أكثر الإجابات تكرر "موافق" 31 مرة، ما نسبته 64.60% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة " موافق بشدة" 12 مرة ما نسبته 25.00%، وعبارة "محايد" 5 مرات بنسبة 10.40% بينما لم يتكرر الإجابة معارض ومعارض بشدة مطلقا وهذا يعني وجود موافقة من افراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة مع ملاحظة انحراف معياري قدره 0.583 مما يعني وجود بعض التفاوت في اجابات افراد العينة على هذه العبارة ايضا

9- جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى من المحور الثالث متوسط حسابي قدره 3.81، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، وكانت الإجابة الأكثر تكرر "موافق" 21 مرة، ما نسبته 43.70% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة " موافق بشدة" 13 مرة ما نسبته 21.10%، وعبارة "محايد" 9 مرات بنسبة 18.70%، وعبارة معارض مرتين ما يمثل نسبة 4.20%، بينما الإجابة "معارض بشدة" تكررت 3 مرات، ما نسبته 6.3%، وهذا يعني وجود موافقة من أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى، مع ملاحظة وجود إنحراف معياري قدره 1.085، مما عدم وجود تناسق تام في إجابات أفراد العينة.

10- كانت إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة متوسط حسابي قدره 3.67، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، وكانت أكثر الإجابات تكرر "موافق" 20 مرة، ما نسبته 41.70% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة "موافق بشدة" 11 مرة ما نسبته 22.90%، وعبارة "محايد" 10 مرات بنسبة 20.80%، بينما الإجابة "معارض" 4 مرات ما نسبته 8.30%، و "معارض بشدة" 3 مرات ما نسبته 6.30%، وهذا يعني وجود موافقة من أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة، مع وجود إنحراف معياري قدره 1.117، مما يعني وجود بعض التفاوت في إجابات أفراد العينة على هذه العبارة أيضا.

11- نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة كانت بمتوسط حسابي قدره 3.98، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، وكانت أكثر الإجابات تكرر "موافق" 25 مرة، ما نسبته 52.10% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة " موافق بشدة" 12 مرة ما نسبته 25.00%، وعبارة "محايد" 9 مرات بنسبة 18.70%، بينما الإجابة "معارض" تكررت مرتين ما نسبته 4.20%، في ما لم تتكرر العبارة "معارض بشدة" مطلقا، وهذا يعني وجود موافقة من أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة، مع وجود إنحراف معياري وقدره 0.785، مما يعني وجود بعض التفاوت في إجابات أفراد عينة الدراسة.

12- أما في ما يخص العبارة السادسة فجاءت إجابات أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 3.94، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، وكانت أكثر الإجابات تكرر "موافق" 22 مرة، ما نسبته 45.80% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة "موافق بشدة" 12 مرة ما نسبته 25.00%، وعبارة "محايد" 13 مرة بنسبة 27.10%، في ما تتكرر الإجابة "معارض" معارض" مرة واحدة ما نسبته 2.10%، ولم تتكرر عبارة "معارض بشدة" مطلقا، وهذا يعني أيضا، وجود موافقة من أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة، مع ملاحظة إنحراف معياري قدره 0.783، مما يعني وجود بعض التفاوت في إجابات أفراد العينة على هذه العبارة أيضا.

## 2- عرض نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني

جدول رقم (15) عرض نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني

الترتيب	درجة الإتيافق	إجابات أفراد العينة					الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
		التكرارات								
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	مرتفعة جدا	1	0	3	26	18	0,758	4,25	إحترام حقوق أصحاب المصالح الناشئة بموجب القانون يؤدي إلى تفهم والرفع من نسب الإستقلالية والسيولة داخل الشركة.	1
		2,10%	0,00%	6,30%	54,10%	37,50%				
2	مرتفعة	1	2	7	16	22	0,975	4,17	طرح المخاطر الجوهرية المتوقعة، وكذا وسائل وأدوات تفاديها، ومعالجتها، وبكل شفافية على المستثمرين، يرفع من قيمة الإستثمارات داخلها.	2
		2,10%	4,20%	14,60%	33,30%	45,80%				
5	مرتفعة	1	1	11	25	10	0,841	3,88	وجود مجلس إدارة قوي، يرفع من قدرة المؤسسة على ممارسة حكم موضوعي وسليم في تفسير شؤون الشركة والرفع من أدائها.	3
		2,10%	2,10%	22,90%	52,10%	20,80%				
8	مرتفعة	0	5	14	23	6	0,841	3,63	هناك نظم سليمة للرقابة (إدارة المخاطر، الرقابة المالية، رقابة العمليات)، مما يمنع وجود تلاعبات مالية.	4
		0%	10,40%	29,20%	47,90%	12,50%				
9	مرتفعة	0	6	18	17	7	0,899	3,52	المقارنة الدورية للنتائج والأداء المالي للشركة مع نظرائها من الشركات	5

[اكتب عنوان المستند]

		0%	12,50%	37,50%	35,40%	14,60%			المنافسة، يساعد المؤسسة بتحديد خططها وإستراتيجياتها المالية.	
4	مرتفعة	0	3	14	16	15	0,928	3,9	الإعتماد على الطرق الحديثة، وتكنولوجيات المعلومات، في حساب النسب المالية وتحديد الخطط والإستراتيجيات، يساعد في الرفع منها وتحسينها(النسب المالية).	6
		0%	6,30%	29,20%	33,20%	31,30%				
6	مرتفعة	1	3	12	23	9	0,911	3,75	تمتاز المعلومات الواردة في القوائم المالية، بقدرتها على التغذية العكسية، وذلك من أجل إستغلالها مستقبلا في تحسين الأداء المالي.	7
		2,10%	6,30%	25,00%	47,90%	18,80%				
7	مرتفعة	0	3	15	22	8	0,818	3,73	تستفيد المؤسسة من نصائح البنوك، والمؤسسات المالية، حول إستراتيجيات العمل والإستراتيجيات المالية، وذلك من أجل الرفع من أذاتها.	8
		0%	6,30%	31,30%	45,70%	16,70%				
3	مرتفعة	0	2	9	27	10	0,755	3,94	إتباع للقوانين والتشريعات ذات الصلة، في إعداد القوائم المالية، وإبراز المركز المالي الحقيقي، يرفع من قيمة المركز المالي للمؤسسة.	9
		0%	4,20%	18,80%	56,20%	20,80%				

من اعداد الطالبين حسب نتائج استبيان اعتاد على مخرجات برنامج spss

## تحليل فقرات المحور الثاني

1- نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى من المحور الرابع كانت بمتوسط حسابي قدره 4.25، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة جدا وذلك بحسب مجالات معامل ليكارت الخماسي، وكانت الإجابة الأكثر تكرار "موافق" 26 مرة، ما نسبته 54.10% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة "موافق بشدة" 18 مرة مانسبته 37.50%، وعبارة "محايد" 3 مرات بنسبة 6.30%، وعبارة "معارض بشدة" مرة واحدة ما يمثل نسبة 2.10%، بينما لم تتكرر الإجابة "معارض" مطلقا، وهذا يعني وجود موافقة شديدة من أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى، مع ملاحظة وجود إنحراف معياري قدره 0.758، مما يعني عدم وجود تناسق تام في إجابات أفراد العينة.

2- كانت إجابات أفراد عينة الدراسة في ما يخص العبارة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.17، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، وكانت الإجابة الأكثر تكرار "موافق بشدة" 22 مرة، ما نسبته 45.80% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة "موافق" و 16 مرة، ما نسبته 33.30%، أما عبارة "محايد" فتكررت 7 مرات مانسبته 14.60%، وعبارة "معارض" مرتين ما يمثل نسبة 4.20%، بينما الإجابة "معارض بشدة" تكررت مرة واحدة، ما نسبته 2.10% وهذا يعني وجود موافقة لأفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية، مع وجود إنحراف معياري قدره 0.975، مما يعن عدم وجود تناسق تام في إجابات افراد عينة الدراسة على هذه العبارة.

3- كانت إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.88، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، وكانت أكثر إجابة تكرار "موافق" 25 مرة، ما نسبته 52.10% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة "موافق بشدة" 10 مرات مانسبته 20.80%، وعبارة "محايد" تكررت 11 مرة، ما نسبته 22.90%، بينما الإجابة "معارض" والإجابة "معارض بشدة" فتكررت مرة واحدة ما نسبته 2.10%، وهذا يعني وجود موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة، مع ملاحظة وجود إنحراف معياري قدره 0.841، مما يعني وجود بعض التفاوت في إجابات أفراد العينة على هذه العبارة.

4- كانت إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.63، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، وكانت أكثر الإجابات تكرار "موافق" 23 مرة، ما نسبته 47.90% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة "موافق بشدة" 6 مرات ما نسبته 12.50%، وعبارة "محايد" 14 مرة بنسبة 29.20%، بينما الإجابة "معارض" 5 مرات مانسبته 10.40%، بينما لم تتكرر الإجابة "معارض بشدة" مطلقا، وهذا يعني وجود موافقة من أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة، مع وجود إنحراف معياري قدره 0.841، مما يعني وجود بعض التفاوت في إجابات أفراد العينة على هذه العبارة أيضا.

5- نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة كانت متوسط حسابي قدره 3.52، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، بينما كانت أكثر الإجابات تكرر "محايد" 18 مرة، ما نسبته 37.50% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة "موافق بشدة" 7 مرات ما نسبته 14.60%، وعبارة "موافق" 17 مرة بنسبة 35.40%، بينما الإجابة "معارض" تكررت 6 مرات ما نسبته 12.50%، في ما لم تتكرر العبارة "معارض بشدة" مطلقاً، وهذا يعني وجود موافقة من أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة، مع وجود إنحراف معياري وقدره 0.899، مما يعني وجود بعض التفاوت في إجابات أفراد العينة المدروسة.

6- وفي ما يخص العبارة السادسة فجاءت إجابات أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 3.90، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، وكانت أكثر الإجابات تكرر "موافق" 16 مرة، ما نسبته 33.20% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة "موافق بشدة" 15 مرة ما نسبته 31.30%، وعبارة "محايد" 14 مرة بنسبة 29.20%، أما الإجابة "معارض" فتكررت 3 مرات ما نسبته 6.30%، ولم تتكرر عبارة "معارض بشدة" مطلقاً، وهذا يعني أيضاً، وجود موافقة من أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة، مع ملاحظة إنحراف معياري قدره 0.928، مما يعني وجود بعض التفاوت في إجابات أفراد العينة على هذه العبارة أيضاً.

7- كانت إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.75، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، وكانت أكثر إجابة تكرر "موافق" 23 مرة أي ما نسبته 47.90% من مجمل إجابات المحاور الأربعة، وتكررت الإجابة "موافق بشدة" 9 مرات ما نسبته 18.80%، وعبارة "محايد" تكررت 12 مرة، ما نسبته 25.00%، بينما الإجابة "معارض" فتكررت 3 مرات ما نسبته 6.30%، والإجابة "معارض بشدة" فتكررت مرة واحدة ما نسبته 2.10%، وهذا يعني وجود موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة، مع ملاحظة وجود إنحراف معياري قدره 0.911، مما يعني وجود بعض التفاوت في إجابات أفراد العينة على هذه العبارة.

8- كانت إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة بمتوسط حسابي قدره 3.73، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، وكانت أكثر الإجابات تكرر "موافق" 22 مرة ما نسبته 45.70% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة "موافق بشدة" 8 مرات ما نسبته 16.70%، وعبارة "محايد" 15 مرة بنسبة 31.30%، بينما الإجابة "معارض" 3 مرات ما نسبته 6.30%، بينما لم تتكرر الإجابة "معارض بشدة" مطلقاً، وهذا يعني وجود موافقة من أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة، مع وجود إنحراف معياري قدره 0.818، مما يعني وجود بعض التفاوت في إجابات أفراد العينة على هذه العبارة أيضاً.

9- نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة كانت بمتوسط حسابي قدره 3.94، مما يعني درجة إتفاق مرتفعة، بينما كانت أكثر الإجابات تكرار "موافق" 27 مرة، ما نسبته 56.20% من مجمل الإجابات، وتكررت الإجابة " موافق بشدة" 10 مرات ما نسبته 20.80%، وعبارة "محايد" 9 مرات بنسبة 18.80% ، بينما الإجابة "معارض" تكررت مرتين ما نسبته 4.20% ، في ما لم تتكرر العبارة "معارض بشدة" مطلقا، وهذا يعني وجود موافقة من أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة، مع وجود إنحراف معياري وقدره 0.755، مما يعني وجود بعض التفاوت في إجابات أفراد العينة المدروسة أيضا.

## خاتمة الفصل الثاني

كان الجانب التطبيقي لهذه الدراسة عبارة عن إستبانة موجهة لموظفي أحد أهم المؤسسات الإقتصادية في البلاد، ألا وهي مؤسسة مطاحن الحظنة ، وبعد توزيعنا لهذه الاستبيان ومن ثم جمعها وتحليلها عن طريق بعض البرامج الإحصائية المساعدة، خلصنا إلى النتائج التالية :

- الجنس الغالب لمجتمع الدراسة، كان الجنس الذكري لطبيعة الأعمال في المؤسسة.
- الفئة الغالبة للمجتمع الدراسة كانت فئة الشباب.
- كما تميز الجزء الأكبر من أفراد العينة بمستوى تعليمي عالي.
- معظم أفراد العينة لهم الخبرة الكافية للإجابة بموضوعية على أسئلة الإستبيان . ومن خلال إجابات أفراد العينة على الفقرات المطروحة من خلال الإستبيان خلصنا إلى النتائج التالية:
- تراوحت إجابات العينة على تلك الفقرات ما بين الموافق إلى الموافق بشدة وذلك من خلال إستخراج المتوسط الحسابي لجميع الفقرات ما يدل على وجود تطبيق نسبي لأبعاد حوكمة الشركات داخل المؤسسة؛ هذا لا ينفي وجود بعد الآراء المعارضة التي أجابت بالمعارضة أو المعارضة الشديدة لبعض فقرات هذا الإستبيان.

- حيث كانت الفقرات في ما يخص المحور الأول: (يتم إعداد المعلومات والقوائم المالية بصدق ووفق القوانين المحددة والتشريعات ذات الصلة)، وذلك بمتوسط حسابي 4.31 وبدرجة إتفاق مرتفعة جدا، وهو ما يدل على الإعداد الجيد و الصادق للقوائم المالية داخل المؤسسة محل الدراسة؛ في ما كانت أقل الفقرات درجة، (يتم الإفصاح عن سياسات المؤسسة المستقبلية وكذا برامجها ومسؤولياتها إتجاه المجتمع)؛ وهو ما يدل على وجود بعض الحياد في ما يخص تلك الفقرة، ورغم هذا فقد كان متوسطها الحسابي 3.85 وبدرجة إتفاق مرتفعة.

- أما في ما يخص ، الفقرة السادسة (هناك حرص من قبل الإدارة على التقييم المستمر للعاملين)، بمتوسط حسابي 4.15 وبدرجة إتفاق مرتفعة، أما أقل الفقرات فقد كانت الفقرة الثالثة تحرص اللجان المشكلة من قبل مجلس الإدارة على الإلتزام بالقوانين، وكذا سياسات وخطط المؤسسة)، متوسط حسابي قدره 4.08 و بدرجة إتفاق مرتفعة أيضا، ما يبين موافقة مرتفعة على كامل فقرات هذا المحور من قبل عينة الدراسة.

- اما في ما يخص الفقرة (يوجد فصل بين المهام، وتحديد دقيق للمسؤوليات داخل المؤسسة)، بمتوسط حسابي 3.98، ودرجة إتفاق مرتفعة، وهو ما يؤكد رضا العينة عن توزيع المهام والمسؤوليات داخل المؤسسة، بينما كانت أقل فقراته الفقرة الرابعة (يحترم مجلس الإدارة والمسيريون، ثقافة الحوار

وإختلاف وجهات النظر داخل المؤسسة)، متوسط حسابي 3.67 ودرجة إتفاق مرتفعة أيضا، ما يؤكد وجود بعض التحفظات البسيطة، على هذه الفقرة من قبل عينة الدراسة.

- في ما يخص المحور الثاني (إحترام حقوق أصحاب المصالح الناشئة بموجب القانون، يؤدي إلى ثقتهم والرفع من نسب الإستقلالية والسيولة داخل الشركة)، متوسط حسابي 4.25 وبدرجة إتفاق مرتفعة جدا، أما أقل فقراته فكانت الخامسة (المقارنة الدورية للنتائج والأداء المالي للشركة مع نظرائها من الشركات المنافسة، يساعد المؤسسة بتحديد خططها وإستراتيجياتها المالية)، بمتوسط حسابي قدره 3.52 وبدرجة إتفاق مرتفعة، ما يعني وجود بعض التحفظات على هذه العبارة، ربما يرجع لعدم دراية بعض من عينة الدراسة بهذه المسألة. وعموما فقد تراوحت جميع الإجابات ما بين الموافقة والموافقة بشدة، متوسط حسابي محصور ما بين (4.313.52)، وهو ما يعني إتفاق كبير لمعظم عينة الدراسة مع أغلب فقرات الإستبيان مع وجود بعض التحفظات القليلة.

# الخاتمة



## الخاتمة العامة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، حيث أن الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات تزايد في العقود الأخيرة، بسبب إفرازات العولمة وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وأهتبار العديد من المؤسسات الاقتصادية، لكن ما حصل من أهتبارات لم يكن بسبب القصور في معايير المحاسبة الدولية او معايير المراجعة المعمول بها ولكن المشكلة الرئيسية كانت في أخلاقيات المهنة ذاتها، حيث أثر سلبا على كل من المستثمرين والموظفين، والحل لا يكمن في تطبيق القوانين فقط بل يركز على تحسين اخلاقيات مطبقي هذه القوانين سواء كانوا مراجعين أو باقي أطراف حوكمة الشركات، كما تعتبر المعلومات في الوقت الحالي ثروة هامة إذ أن استغلالها بطريقة جيدة يحقق أرباحاً ونجاحاً للخطط المستقبلية وضمانا للاستمرار وبقاء المؤسسة، وتلعب التقارير المالية دورا هاما وفعالاً يتمثل في تزويد مختلف الجهات المستخدمة لها باتخاذ القرارات بمعلومات جاهزة صحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب، والتي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة بهدف متابعة نشاطها ومساعدتها على العمل والاجتهاد للتقدم والاستمرار، ومحاولة تميزها بالكفاءة والفعالية في الاسواق.

## اختبار الفرضيات

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإستقلالية داخل المؤسسة، وبين تحسن الأداء المالي.

### أولاً- إختبار الفرضية الأولى

**Ho - الفرضية الصفرية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بالمصداقية والشفافية في تعاملات المؤسسة مع كل الأطراف، والتحسن في الأداء المالي داخلها.

**H1 - الفرضية البديلة:** يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بالمصداقية والشفافية في تعاملات المؤسسة مع كل الأطراف، والتحسن في الأداء المالي داخلها.

من خلال الجدول رقم ( ) يتضح أن المتوسط الحسابي العام للفرضية الأولى 4.08، وهو أكبر من المتوسط الحسابي الإفتراضي البالغ 3 وهو مايقع في الإتجاه موافق و بانحرافمعياري 0.887، وها مايشير إلى موافقة أفراد العينة بنسبة مقبولة على الفرضية الأولى لهذه الدراسة، ما يدل أيضا على أهمية تعدد الشفافية داخل المؤسسة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونؤكد الفرضية البديلة .

ثانيا : اختبار الفرضية الثانية .

**Ho - الفرضية الصفرية:** لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق العدالة داخل المؤسسة الإقتصادية، وبين تحسن أدائها المالي.

**H1 - الفرضية البديلة:** يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق العدالة داخل المؤسسة الإقتصادية، وبين تحسن أدائها المالي. من خلال الجدول رقم ( ) يتضح أن المتوسط الحسابي العام للفرضية الثانية 4.11، وهو أيضا أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي البالغ 3 وهو مايقع بدوره في الإتجاه موافق و بانحراف معياري 0.661، وها مايدل على موافقة أفراد العينة بنسبة مقبولة على الفرضية الثانية لهذه الدراسة، وما يدل أيضا على أهمية بعد العدالة داخل المؤسسة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونؤكد الفرضية البديلة.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة.

**Ho - الفرضية الصفرية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإستقلالية داخل المؤسسة، وبين تحسن الأداء المالي. **Hi - الفرضية البديلة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإستقلالية داخل المؤسسة، وبين تحسين الأداء المالي. من خلال الجدول رقم ( ) يتضح أن المتوسط الحسابي العام للفرضية الثالثة 3.82، وهو أيضا أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي البالغ 3، وهو مايقع بدوره في الإتجاه موافق و بانحراف معياري 0.786، وها مايدل على موافقة أفراد العينة بنسبة مقبولة على الفرضية الثالثة لهذه الدراسة، وما يدل أيضا على أهمية بعد الشفافية داخل المؤسسة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونؤكد الفرضية البديلة.

رابعا: اختبار الفرضية الرئيسية.

**Ho - الفرضية الصفرية:** ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية، بين تبني المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لحوكمة الشركات، والتحسين في أدائها المالي.

**Hi - الفرضية البديلة:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية، بين تبني المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لحوكمة الشركات، والتحسين في أدائها المالي. من خلال الجدول رقم ( ) يتضح أن المتوسط الحسابي العام للفرضية الرئيسية 3.85، وهو أيضا أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي البالغ 3، وهو مايقع بدوره في الإتجاه موافق و بانحراف معياري 1.007، وها مايدل على موافقة أفراد العينة بنسبة مقبولة على الفرضية الثالثة لهذه الدراسة، وما يدل أيضا على أهمية تطبيق الحوكمة داخل المؤسسة، ودورها في تحسين الأداء المالي، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونؤكد الفرضية البديلة أيضا.

## نتائج الدراسة:

- خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج لعل أهمها:
- برز مصطلح الحوكمة كنتيجة للأزمات والفضائح المالية المتتالية، التي وقعت في كثير من الدول، لعل أبرزها ما حدث في أمريكا وأوروبا وكذا في دول آسيا الشرقية.
  - حددت مبادئ الحوكمة الأسس والقواعد الواجب توافرها، من أجل تفادي وقوع المزيد من الأزمات، وكذا زيادة إطمئنان أصحاب رؤوس الأموال على أموالهم المستثمرة.
  - كما هدفت الحوكمة إلى وضع آليات رقابية واضحة، حيث أنه من شأن أبعاد الحوكمة في حال تطبيقها على وجهها الأمثل مثل الشفافية والعدالة والإستقلالية، أن يضمن حقوق جميع أصحاب المصالح، سواء الداخليين أو الخارجيين عن المؤسسة.
  - من أجل التطبيق الأمثل لحوكمة الشركات، هناك العديد من المحددات سواء الداخلية أو الخارجية، والتي يجب حدوث تكامل في ما بينها، حتى يتم تطبيقها على وجه الأمثل.
  - إن فقدان الثقة من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية لما تحتويه من معلومات، من شأنه أن يؤدي إلى إنميار الأداء المالي داخلها في كثير من الأحيان.
  - سعت الجزائر ومن خلال إصدارها لميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، إلى وضع نموذج للحوكمة خاص بالبلاد يواكب ما هو حاصل عالميا.
  - يبقى هذا النموذج من حوكمة الشركات الجزائري قاصرا في عديد النواحي، لكون غالبية الشركات في البلاد ذات طابع عائلي تعتمد على التمويل و الرقابة الذاتية، وهي بذلك ذات تركيبة خاصة إلى حد بعيد، وكذا النقص في بعض آليات التطبيق والرقابة .
  - لتقييم الأداء المالي دور كبير في صراع البقاء وتفاذي الأخطاء والازمات قبل دوئها.
  - هناك العديد من النسب والتوازنات، والتي نستطيع من خلالها أن نقيم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية
  - . - من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى وجود أثر إيجابي الأبعاد الحوكمة والمتمثلة أساسا في الشفافية والعدالة والإستقلالية، على الأداء المالي للمؤسسة.
  - يساعد تطبيق نموذج حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر .

## التوصيات والإقتراحات

لا بد من التأكيد على ضرورة تحديث النظم والتشريعات الجزائرية، وإجراء بعض التعديلات على ميثاق الحكم الراشد بالجزائر، سواء من ناحية التسمية أو من ناحية المضمون، ذلك حتى يتواءم مع التطورات الإقتصادية والتجارية الراهنة، وكذا الرفع من الثقافة الفكرية لمفهوم الحوكمة لدى عديد الفئات لهذا المفهوم، بل وداخل المؤسسات الإقتصادية نفسها، لمدى الفائدة من الممارسة والتطبيق الفعلي للحوكمة على العوائد المالية للمؤسسات الإقتصادية وغيرها، ولا يفوتنا ذكر أنه لن يكتمل تطبيق نموذج الحوكمة في الجزائر، من دون وضع نظم و آليات رقابية واضحة، تسهم في كشف الأخطاء والتلاعبات، وتسهر على التطبيق السليم للقوانين والتشريعات، كما لا ننسى ضرورة الحرص على تدريب كفاءات وخبرات، سهم في الرفع من مستوى تطبيق الحوكمة في البلاد، وذلك سواء من خلال الجامعات، أو مراكز تكوين، أو حتى إرسال بعثات خارجية وغيرها.

## الآفاق المستقبلية للدراسة

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية إرتأينا أن نطرح بعض المواضيع التي يمكن تناولها مستقبلا:

- إجراء دراسات مقارنة بين التأثيرات الإيجابية والسلبية لتطبيق الحوكمة في المؤسسات الإقتصادية .
- إجراء دراسات على ضرورة تكيف النظام المالي والجبائي الجزائري مع نظام حوكمة الشركات.
- إجراء دراسات في ضرورة وضع ضوابط رقابية صارمة لتطبيق الحوكمة في البلاد.

في الأخير وكون البحث العلمي، هو مجهودات متراكمة لعدد الدراسات، نرجو من الله أن نكون أسهمنا ولو بقدر قليل في إثراء البحث العلمي، وإعطاء صورة واضحة عن إلى حد ما لدور وإنعكاس حوكمة الشركات على الاداء المالي للمؤسسات الإقتصادية في الجزائر؛ والله ولي التوفيق.

# المراجع



## قائمة الراجع

### • قائمة المراجع باللغة العربية:

- 1- حسن عبد السيد، محاسبة الجودة "مدخل تحليلي"، دار الثقافة، عمان، 2009.
- 2- خالد ممدوح إبراهيم، حوكمة الأنترنت، دار الفكر الجامعي - مصر، 2011.
- 3- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2010.
- 4- زغيب مليكة، بوشنيقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 5- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006/2007 .
- 6- عمر ويس، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات ( مبادئ وممارسة حوكمة الشركات)، أعمال المؤتمرات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.
- 7- غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 8- مبارك السلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.
- 9- محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.
- 10- محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات و اسواق المال العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2007.
- 11- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الأردن، 2010.
- 12- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و دور اعضاء مجالس الادارة و المديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 13- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الاداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

- 14- مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية و حوكمة الشركات (جذورها - اسبابها وتداعياتها - افاقها)، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2013.
- 15- منير ابراهيم هندي، حوكمة الشركات "مدخل في التحليل المالي و تقييم الأداء"، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- 16- ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة - مدخل تحليلي -، دار الثقافة، عمان، 2009.
- 17- وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل، عمان، 2009.
- 18- وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل، عمان، 2009.

• مذكرات و الرسائل:

- 19- بن عيسى ريم، تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد وتسيير مؤسسة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2012 .
- 20- محمد محمود احمد الخطيب، أثر الأداء المالي على عوائد أسهم الشركات الصناعية المساهمة في بورصة عمان، رسالة ماجيست، غير منشورة، كلية ادارة المال والاعمال، عمان، 2007.

• الملتقيات:

- 21- أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية من منظور إسلامي، مداخلة حول الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، المنعقد في 21-20 أكتوبر 2009.
- 22- بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية و الافصاح و جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري"، جامعة بسكرة، يومي 07/09 ماي 2012.

23- بن تومي سارة، فوضيلي سمية، مداخلة بعنوان: دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 04 - 05 ديسمبر 2012 .

24- دادن عبد الغني، كساسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 8/9 مارس، 2005.

25- قريشي بالعيد، وليد بن تركي، دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، المنعقد في 6-7 ماي 2012.

26- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

27- محمد طارق يوسف، "حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق، من مؤلف مبادئ وممارسات حوكمة الشركات"، بحوث و أوراق عمل، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية المنعقد بالقاهرة، نوفمبر 2006.

28- مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، مؤتمر العربي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، دمشق، 15-16 تشرين، 2008.

• المجالات:

29- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث،

جامعة ورقلة، العدد: 04، 2006.

• المواقع الالكترونية:

30- <http://iefpedia.com>

# الملاحق





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: علوم التسيير



المسيلة في: .....

رقم: .....

إلى السيد: .....

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء الترخيص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة ما للمالية  
فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء ترخيصهم الميداني بمؤسستكم.  
تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

التاريخ:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ر.س	الإمضاء
01	مسايب بدر الدين	161635101119		
02	بوعاصم علال ما لبيع	161635101172	200337868	
عنوان المذكرة: ... الإمضاء: ...				
المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)		هيئة الترخيص (الإمضاء والختم)		رئيس القسم (الإمضاء والختم)

## [اكتب عنوان المستند]

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et  
des Sciences de Gestion

Département: .....



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة  
لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

### تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

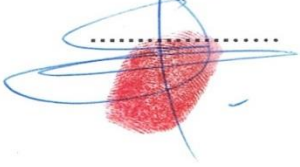
أنا الممضي أسقله:

الطالب (ة): نور الدين بن عبد الحميد ... المولود(ة) بتاريخ: 03/05/1994 ب: بئر فريجة  
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أ.و.س.) رقم: 25037381 الصادرة بتاريخ: 2011/04/04 عن: خارجة جويك  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم تسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية: 2020  
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور شركة الشركة في تحسين الأداء المالي  
المؤسسة الاقتصادية

أصح بشرفي أي التزمتم بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 04/05/2021

التوقيع والبصمة



\* يحرر كل طالب (ة) تصريحاً فردياً في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب (ة) واحد.

الملحق 03 :





يرجى التكرم بالإجابة على الاسئلة بوضع اشارة (X) في الخانة الملائمة

1-الجنس :

ذكر  أنثى

2- السن

اقل من 30 سنة  من 30 الى 50  أكثر من 50

3-المؤهل العلمي

متوسط  ثانوي  جامعي  اخرى

4-التخصص العلمي

محاسبة  مالية  علوم تسير  اخرى

5-الوظيفة

اطار  محاسب  تكتي سامي  عون تنفيذ

6-الخبرة

اقل من 10 سنوات  من 10 سنوات الى 20 سنة  أكثر من 20 سنة

## [اكتب عنوان المستند]

المحور الأول الحوكمة					
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	رقم
					1
					2
					3
					4
					5
					6
					7
					8
					9
					10
					11
					12

## [اكتب عنوان المستند]

### المحور الثاني الاداء المالي

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	فقره الاستبيان	الرقم
					احترام حقوق اصحاب المصالح الناتجة بموجب القانون يؤدي الى تقفهم والرفع من نسب الاستقلالية والسيولة داخل الشركة	1
					طرح المخاطر الجوهرية المتوقعة وكذا وسائل وادوات تقديدها ومعالجتها وبكل شفافية على المستثمرين يرفع من قيمة الاستثمارات داخلها	2
					وجود مجلس ادارة قوي يرفع من قدرة المؤسسة على ممارسة حكم موضوعي وسليم في تسيير شؤون الشركة والرفع من اداؤها	3
					هناك نظم سليمة للرقابة (ادارة المخاطر الرقابة المالية رقابة العمليات ) مما يمنع وجود تلاعبات مالية	4
					المقارنة الدورية للنتائج والاداء المالي للشركة مع نظائرها من الشركات المنافسة يساعد المؤسسة بتحديد خططها واستراتيجيتها المالية	5
					الاعتماد على الطرق الحديثة وتكنولوجيا المعلومات في حساب النسب المالية وتحديد الخطط والاستراتيجيات يساعد في رفع منها وتحسينها (النسب المالية )	6
					تمتاز المعلومات الواردة في القوائم المالية بقدرتها على التغذية العكسية وكذلك من اجل استغلالها مستقبلا في تحسين الاداء المالي	7
					تستفيد المؤسسة من نصائح البنوك والمؤسسات المالية حول استراتيجيات العمل والاستراتيجيات المالية وكذلك من اجل الرفع من اداؤها	8
					اتباع القوانين والتشريعات ذات صلة في اعداد القوائم المالية وابرار المركز المالي الحقيقي يرفع من قيمة المركز المالي للمؤسسة	9

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل سليم والذي سيؤدي إلى تحقيق الغرض المطلوب منها، وهو جودة المعلومات المحتويات في التقارير المالية وتحسين في الأداء المالي، وأن جودة المعلومات المالية تساهم في القدرة على توفير الجهد والوقت وسرعة الأداء في الوقت المناسب، كما تساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات والقيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية، حيث يؤدي ذلك إلى إيقاظ الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في تلك المؤسسات مما يضاعف رأس مالها ونشاطها وأرباحها وبالتالي إلي تحسن أدائها المالي.

وفي ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، معتمدين في ذلك على أسلوب الاستبانة الذي تم إعدادها خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل في المدير والمديرين الفرعيين والمحاسبين ومراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، وأعضاء مجلس الإدارة، الموظفين وكذلك المساهمين والمستثمرين، وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات قدساهم بشكل مقبول في تحقيق جودة التقارير المالية وكذلك قد حققت نتيجة تطبيقها تحسن في أغلبية مؤشرات الاداء المالي وينسب متفاوتة.

**الكلمات المفتاحية:** حوكمة الشركات، الجودة، التقارير المالية، تحسن مؤشرات الأداء المالي.

## Résumé

Cette étude visait à déterminer l'importance de l'application des principes de gouvernance d'entreprise correctement et qui mènera à la réalisation de l'objectif demandé, une information Mahtwat de la qualité dans les rapports financiers et l'amélioration de la performance financière et financière de qualité de l'information contribue à la capacité de fournir l'effort, le temps et la vitesse d'exécution en temps opportun, cette information permet également d'éliminer le négatif et faire leur part pour revitaliser le mouvement du marché boursier, où elle mène Alaoakabbalalktar des investisseurs à investir dans ces institutions qui double son capital et de son activité et de profits et donc d'améliorer sa performance financière.

Compte tenu de la nature de l'étude et les objectifs que cherchent à atteindre, il a été utilisé approche descriptive et analytique, en se fondant sur la méthode du questionnaire, qui a été développé spécifiquement à cette fin, a été distribué à la population de l'étude du directeur et les gestionnaires sous, les comptables et les vérificateurs internes et les vérificateurs externes, les membres du conseil d'administration, le personnel dans toutes les branches du complexe Saidal ainsi que les actionnaires et les investisseurs, après l'analyse des données et la vérification d'hypothèses, il a été atteint sur un ensemble de résultats de la plus importante: que l'application des principes de gouvernance d'entreprise dans un Qdsahm acceptable dans la réalisation de la qualité de l'information financière ainsi avoir atteint à la suite de la demande d'amélioration dans la plupart des indicateurs de performance financière et à des degrés divers .